

التيمار (الإقطاع العسكري) في فلسطين في القرن

العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي

زهير غنايم عبد اللطيف^(*)

ملخص

يتناول هذا البحث التيمار (الإقطاع العسكري) في فلسطين في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، وظهوره منذ أيام البويهيين وانتقاله إلى السلاجقة والمماليك ثم العثمانيين. وقد تم توضيح أنواع التيمار من الخاص الهمايوني (السلطاني) وخاص أمير الأمراء والزعامات والتيمار، وبين الرسوم والضرائب التي يأخذها صاحب التيمار وهي العشر والخراج وعدد الأغنام ورسوم البادهاوا والجزية ورسوم الحسبة والرسوم العرفية. كما تتبع أحكام التيمار، وطرق توزيعه، والمسؤولين عن ذلك، والمشكلات التي واجهها سواء ما يتعلق منها بالسباهية أو الفلاحين، والطرق التي أدار بها السباهية تيماراتهم، والأساليب التي اتبعوها لجمع عائداتهم منها، والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على تطبيقه وعلى نحو خاص على السباهية، الذين أثرى بعض منهم، وعلى الفلاحين الذين ساءت أوضاعهم نظراً لما كانوا يدفعونه من أموال لأصحاب التيمارات.

الكلمات الدالة: تيمار، خراج، عشر، سباهية، مقاطعة، زعامت، خاص همايوني، مفاصلة.

(*) كلية الآداب، جامعة القدس، فلسطين. تاريخ استلام البحث ٢٠١٠/٢/٣ م، تاريخ قبوله للنشر ٢٠١٠/٥/٢٦ م.

المقدمة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر الأساسية والمهمة، التي تغطي تاريخ فلسطين في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وهي: دفاتر الطابو العثمانية^(١) وسجلات المحكمة الشرعية في القدس^(٢) ودفاتر المهمة العثمانية^(٣). وتبين دفاتر الطابو العثمانية أنواع التيمار والقرى الجارية فيه وأسماء أصحاب التيمارات وكيفية حصولهم عليها ومواردهم فيها ومقدار كل منها. أما سجلات المحكمة الشرعية في القدس؛ ولا سيما تلك التي تعود للقرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فهي توفر معلومات مهمة ومتنوعة عن التيمار وأنواعه والقرى الجارية فيه وأسماء أصحاب التيمارات وكيفية إدارتها وجباية عائداتها والموارد المالية التي يحصل عليها التيماري. كما إنها توضح علاقة التيماري مع الفلاحين، وهي بذلك تظهر الجانب العملي لنظام التيمار على الواقع وما ترافق مع تطبيقه من إشكاليات.

أما دفاتر المهمة فتغطي جانباً آخر من نظام التيمار، فهي تبين كيفية توزيع التيمارات والمسؤولين عن ذلك، كما أنها تعكس أوضاع الفلاحين في ظل نظام التيمار وما عانوه من تجاوزات على أيدي السباهية. وتبين المهمات التي على السباهية القيام بها مقابل حصولهم على الموارد المالية لهذه التيمارات.

(١) وقد قام محمد عدنان البخيت وزميله نوفان رجا السواريّة بترجمة وتحقيق ودراسة عدد من هذه الدفاتر، ونشرها بعنوان لواء القدس الشريف من دفتر تحرير ٤٢٧ T.D (٩٣٢-٩٣٤ هـ/ ١٥٢٥م-١٥٢٨م)، ولواء القدس الشريف من دفتر تحرير T.D 1015 (٩٤٥ هـ/ ١٥٣٨م-١٥٣٩م)، ولواء القدس الشريف من دفتر تحرير T.D ١٣١ (٩٣٢-٩٣٨ هـ/ ١٥٢٥م-١٥٣٢م)، ودفتر مفصل لواء اللجون (طابو دفتر ١٨١) ١٠٠٥ هـ/ ١٥٩٦م، ودفتر مفصل ناحية مرج بن عامر وتوابعها ولواحقها التي كانت في تصرف الأمير طره باي سنة ٩٤٥ هـ/ ١٥٣٨م. كما نشر أ.د. محمد عيسى صالحية دفترين آخرين بعنوان سجل أراضي ألوية صفد، ونابلس، وغزة، وقضاء الرملة حسب الدفتر ٣١٢ تاريخه ٩٦٤ هـ/ ١٥٥٦م، وسجل أراضي لواء القدس حسب الدفتر ٣٤٢، تاريخه ٩٧٠ هـ/ ١٥٦٢م.

(٢) وهي مصورة على أشرطة ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات/ مكتبة الجامعة الأردنية، وتوجد نسخة مصورة في مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية في القدس.

(٣) قام فاضل بيّات بترجمة بعض ما ورد في هذه الدفاتر ونشرتها لجنة تاريخ بلاد الشام في الجامعة الأردنية تحت عنوان "بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر مهمة" في ثلاثة أجزاء.

ظهور الإقطاع العسكري:

بدأ تطبيق الإقطاع العسكري خلال سيطرة البويهيين على العاصمة العباسية بغداد^(٤). وازداد في العصر السلجوقي؛ حيث توسع الوزير نظام الملك (٤٠٨-٤٨٥ هـ/١٠١٧-١٠٩٢م) في منح الإقطاعات لأفراد من الأسرة السلجوقية وكبار موظفي الدولة والقبائل البدوية والقادة العسكريين والجنود، وكان حق صاحب الإقطاع مقصوراً على الحصول على الوارد العائد للدولة من الإقطاع دون حق ملكية الأرض^(٥).

وقد انتقل نظام الإقطاع العسكري من السلاجقة إلى الدولتين الزنكية والأيوبيّة^(٦)، فقد أقطع صلاح الدين الأيوبي الأمير سيف الدين علي بن أحمد الهكاري المشطوب^(٧) نابلس وأعمالها^(٨)، بينما أقطع العزيز عثمان بن صلاح الدين الأيوبي نابلس لفارس الدين ميمون القصري^(٩) سنة ٥٩٠ هـ/١١٩٣م وحدد له عدد الفرسان الذين يجب عليه أن يتقدم بهم لحرب الفرنجة بحوالي ٧٠٠ فارس^(١٠).

(٤) عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة الاجتهاد، بيروت، ع ١٤، ١٩٨٨، ص ٢٠٥-٢٦٢. وسيسار إليه في ما بعد، الدوري، نشأة الإقطاع؛ إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ١٠، ١١، ٢٣-٢٤، وسيسار إليه في ما بعد، طرخان النظم.

(٥) أبو علي بن ناصر الحسيني (ت ٦٢٢ هـ/١٢٢٥م)، زبدة التواريخ: أخبار الدولة السلجوقية، تصحيح محمد إقبال، ط ١، لاهور ١٩٣٣م، ص ٢، وسيسار إليه في ما بعد، الحسيني، زبدة التواريخ؛ طرخان، النظم، ص ٢٢-٢٨؛ عليان عبد الفتاح الجالودي، الإقطاع العسكري في عصر سلاطين السلاجقة الكبار ودور الوزير نظام الملك الطوسي في نشأته وتطوره (٤٢٩ هـ/١٠٣٧-٤٨٦ هـ/١٠٩٣م)، مجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد الثاني، العدد الأول، ربيع الأول ١٤٢٩ هـ/آذار ٢٠٠٨م، ص ٤٣-٦٧، وسيسار إليه في ما بعد، الجالودي، الإقطاع، ص ٥٩-٦٣.

(٦) ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف (ت ٨٧٤ هـ/١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة، دار الكتب المصرية ط ١، ١٩٣٥م، ج ٧، ص ٢٦٧-٢٧١، وسيسار إليه في ما بعد، ابن تغري بردي، النجوم؛ تقي الدين أحمد، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٦٣، ج ١، ص ١٩ وسيسار إليه في ما بعد المقرئ، السلوك؛ طرخان، النظم، ص ٣٠-٤٥.

(٧) من أمراء الدولة النورية، دخل مع صلاح الدين إلى مصر، وكان من المقرئين إليه، (توفي سنة ٥٨٨ هـ/١١٩٢م)، ابن تغري بردي، النجوم، ص ١٦، ١٧، وص ٤٤، وص ٨٦ وص ١١٩؛ ابن شداد، بهاء الدين أبو المحاسن، يوسف بن رافع (٦٣٢ هـ/١٢٢٤م) سيرة السلطان صلاح الدين النواذر السلطانية والمحاسن اليوسفية، تحقيق أحمد إبيش، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠٥م، ص ٢٠٠-٢٩٤، وص ٣٣١-٣٣٤.

(٨) العماد الأصفهاني، أبو عبد الله محمد بن صفى أبي الفرج محمد (ت ٥٩٧ هـ/١٢٠٠م)، الفتح القسي في الفتح القدسي، تحقيق وتقديم محمد محمود صبح، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٥٨٧، وسيسار إليه في ما بعد، الأصفهاني، الفتح؛ المقرئ، السلوك، ج ١، ص ١٩٦.

(٩) فارس بن ميمون القصري، من أمراء الدولة الأيوبية ومن المقرئين لصلاح الدين الأيوبي، بني المدرسة الميمونية في القدس ووقف عليها قرية بيت دجن من أعمال نابلس، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ١٤٣؛ سجل أراضي ألوية (صفد، نابلس، غزة، الرملة) حسب دفتر ٣١٢، تاريخه ٩٦٤ هـ/١٥٥٦م، دراسة وتحقيق محمد عيسى صالحيه، عمان، ١٩٩٩م، ص ١٨٠، وسيسار إليه في ما بعد دفتر ٣١٢.

(١٠) ابن تغري بردي، النجوم ج ٦، ص ١٣٦؛ المقرئ، السلوك، ج ١، ص ١٢١؛ طرخان، النظم، ص ٤٣.

وقد سار المماليك على نهج من سبقهم في منح الإقطاعات العسكرية، فقد اقطع الظاهر بيبرس الناصرة وصفد والأراضي المحيطة بهما بعد تحريرهما من الفرنجة للأمراء والجنود المقاتلين^(١١) ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قام المماليك بإقطاع بعض الأراضي التي تم تحريرها من الفرنجة إقطاعات تملك؛ أي أن صاحب الإقطاع يملك الأرض وحق توريثها لأولاده، فبعد فتح قيسارية^(١٢) وأرسوف^(١٣) سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٤م قام السلطان الظاهر بيبرس بإقطاعها لعدد من أمراء دولته، وقد أوردت بعض المصادر التاريخية ذلك وجاء فيها "وبعد أن فتح السلطان قيسارية وأرسوف أمر بكشف هذه البلاد وعمل متحصلها فعملت بذلك أوراق وطلب قاضي دمشق وعدوله ووكيل بيت المال بما وطلب السلطان منهم بأن يملك الأمراء والمجاهدون من البلاد التي فتحها الله عليه"^(١٤).

التيمار في فلسطين في العهد العثماني

أدار العثمانيون بعض المناطق التي خضعت لسيطرتهم بنظام التيمار، فكانوا بعد سيطرتهم على هذه المناطق يقومون بمسح شامل للسكان والأراضي والضرائب التي تجب منها ويدونون ذلك في دفاتر تسمى دفاتر مفصل. وكانت الأراضي في هذه المناطق تقسم إلى ثلاثة فئات، هي: الخاص، ويمنح للسلطين والوزراء والبكليكيين (الولاء) وأمراء السناجق (الأولية). وكان عائد الإقطاع من هذا النوع يزيد على ١٠٠ ألف أقيجة^(١٥). ثم الزعامت، ويتراوح عائده ما بين ٢٠٠٠ - ٩٩٩٩٩ أقيجة، إضافة إلى التيمار الذي يتراوح عائده ما بين ٣٠٠٠ - ١٩٩٩٩ أقيجة. وكان الإقطاع من

(١١) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٤٨٩، ٤٩٠، ابن تغري بردي، النجوم، ج ٧، ص ١٣٩، طه ثلجي الطراونة، مملكة صفد في عهد المماليك، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط ١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ١٥١-١٥٥، وسيشار إليه في ما بعد، الطراونة، مملكة صفد.

(١٢) قيسارية: تقع إلى الجنوب الغربي من حيفا على مسافة ٤٢ كم، استرجعها الظاهر بيبرس من الفرنجة (الصلبيين) سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٤م وأمر بتدميرها، وبقيت خربة حتى أسكنت بالمسلمين المهاجرين من البوسنة والهرسك في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر؛ ابن عبد الظاهر، محي الدين (٦٩٢هـ / ١٢٩٢م)، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، الرياض ١٩٧٦م، ص ٢٣٠-٢٣٥، ٢٧٥ و ص ٤٧٤، وسيشار في ما بعد الروض؛ زهير غنايم، لواء عكا في فترة التنظيمات العثمانية ١٢٨١-١٣٣٧هـ / ١٨٦٤-١٩١٨م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٢، ٢٠٠٥، ص ١٧٢-١٧٦ وسيشار إليه عند وروده في ما بعد، زهير، عكا.

(١٣) أرسوف: مدينة ساحلية بين يافا وقيسارية، ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، ١٩٥٥-١٩٥٧م، ج ١، ص ١٥١. وسيشار إليه في ما بعد، الحموي، معجم البلدان.

(١٤) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٥٣٤-٥٣٥؛ شافع بن علي بن عباس (ت ٧٣٠هـ / ١٣٢٩م)، حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية، تحقيق عبد العزيز الخويطر، الرياض، ١٩٧٦م، ص ٩٢-٩٧، وسيشار إليه عند وروده في ما بعد، شافع، حسن المناقب.

(١٥) الأقيجة: أول نقد فضي عثماني سك في عهد السلطان أور خان سنة ٧٢٧هـ / ١٣٢٦م، سيد محمد محمود، النقود العثمانية، تاريخها، تطورها ومشكلاتها، القاهرة، كلية الآداب، دون رقم الطبعة وتاريخها، ص ٣١-٣٦، وسيشار إليه في ما بعد، محمود، النقود؛ انستاس الكرمل، النقود العربية والإسلامية، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط ٢، ١٩٨٧م، ص ٢٠٦ - ٢٠٩، وسيشار إليه في ما بعد، الكرمل، النقود؛ اينالوك، التاريخ، ج ٢، ص ٧٤٣، ٧٤٤؛ شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، بيروت، دار المدار الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ١٠٠-١١٨، وسيشار إليه في ما بعد، باموك، التاريخ المالي.

نوع الزعامت والتيمار يعطى للجنود السباهية^(١٦). وكان حق صاحب الإقطاع يقتصر فقط على الحصول على الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من الأرض والسكان دون ملكية الأرض^(١٧). وتشمل هذه الموارد الخراج^(١٨) والعشر^(١٩) المفروض على الأراضي الزراعية. كما يشمل الرسوم والضرائب المفروضة على الأفراد كالبادهوا^(٢٠) والجزية والرسوم على الحيوانات (عادت الأغنام)^(٢١) ورسوم الباج^(٢٢) والقصابة^(٢٣) والحسبة^(٢٤) والنحل^(٢٥) ورسوم الحماية والرسوم العرفية^(٢٦) وعائدات بيت المال^(٢٧) والمال المفقود^(٢٨) والرسوم على المطاحن والمعاصر^(٢٩).

(١٦) السباهية: الجنود الفرسان في الجيش العثماني الذين كانوا يقطعون الأراضي مقابل الخدمة العسكرية، سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢١هـ./٢٠٠٠م، ص ١٣٢، وسيشار إليه في ما بعد، صابان، المعجم؛ حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، القاهرة، الدار العثمانية للنشر، ط١، ١٤٢٥هـ./٢٠٠٤م، ص ٧٣، وسيشار إليه في ما بعد، المصري، معجم؛ إحسان أوغلي؛ الدولة العثمانية، ج١، ص ٣٩٩.

(١٧) دفتر ١٣١، ص ١٥٩ - ١٦٣؛ خليل ساحلي أوغلي، رسالة عين علي في التيمار، في كتاب (من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني)، استانبول، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أريسيكا)، ط١، ١٤٢١هـ./٢٠٠٠م، ص ٦١٥ - ٦٢٠، وسيشار إليه في ما بعد، عين علي، رسالة؛ خليل اينالجي، دونالد كوارتن (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، بيروت، دار المدار الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ./٢٠٠٧م، وسيشار إليه في ما بعد، اينالجي، التاريخ؛ فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، بيروت، دار المدار الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ.-٢٠٠٣م، ص ١٠٩ - ١١٢، وسيشار إليه في ما بعد، بيات، دراسات.

(١٨) الخراج: وهو ما فرضه العثمانيون على سائر الأشجار المثمرة كالزيتون والكروم والنخيل والتين، أحمد آق كوندوز، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ترجمه عن التركية فاضل بيات، عمان، لجنة تاريخ بلاد الشام، ط١، ٢٠٠٤م، ص ٥٩، ٦٥، وسيشار إليه في ما بعد، كوندوز، التشريع؛ قانون نامه لواء اللجون، (دفتر مفصل لواء اللجون طابو دفتری T.D، ١٠٠٥هـ./ ١٥٩٦-١٥٩٧م، دراسة وتحقيق محمد عدنان البخيت ونوفان رجا الحمود، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩، ص ٢٩، وسيشار إليه في ما بعد، دفتر مفصل لواء اللجون؛ قانون نامه ألوية نابلس وصفد وغزة، دفتر ٣١٢، ص ٢٧ وص ٦٧، ٦٨، وص ٩٠-٩٢؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ١٠١، ٣ جمادي الأولى ٩٦٠ هـ./ ٢٦ نيسان ١٥٥٣م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٢٣٩، ١١ شوال ٩٧٧هـ./ ٢٨ آذار ١٥٧٠م.

(١٩) العشر: الرسوم التي فرضتها الدولة العثمانية على الحبوب ولا علاقة له بالعشر الذي هو نوع من الزكاة التي يدفعها ملاك الأراضي العشرية، كوندوز، التشريع، ص ٥٩-٦٥؛ لواء القدس من دفتر مفصل لواء صفد والغزة (غزة) والقدس الشريف من دفتر تحرير ٤٢٧ T.D، ترجمة محمد عدنان البخيت، نوفان رجا السواري، عمان، ١٤٢٦هـ./ ٢٠٠٥م، ص ١٧٨، ١٨١، ١٩٥، ٢٤٢، وسيشار إليه في ما بعد دفتر ٤٢٧؛ دفتر لواء القدس الشريف من دفتر تحرير ١٠١٥ T.D، دراسة وترجمة محمد عدنان البخيت، نوفان رجا السواري، عمان، ١٤٢٩هـ./ ٢٠٠٨م، ص ١٧٠، ١٩٧، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٤٣. وسيشار إليه في ما بعد، دفتر ١٠١٥.

(٢٠) البادهوا: ضريبة تتكون من عدد من الرسوم مثل رسم العروس والجرائم والجنائية والطابو، دفتر ١٣١، ص ١٥٩-١٦١؛ دفتر ١٠١٥، ص ١٢٩-١٩٥؛ كوندوز، التشريع، ص ٧٧. ٧٥؛ إكمال إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية صالح سعداوي، ط١، استانبول، ١٩٩٩، ج١، ص ٦٤٥، وسيشار إليه في ما بعد، إحسان أوغلي، الدولة العثمانية.

(٢١) رسوم الأغنام: عادت الأغنام (أعداد الأغنام، رسم معزة) وهي رسوم تؤخذ عن الحيوانات مثل الأغنام والأبقار والجواميس، كوندوز، التشريع، ص ٢٢؛ دفتر ٤٢٧، ص ١٠١، ١٠٢؛ قانون نامه لواء غزة (في دفتر ٣١٢)، ص ٩٠-٩٢.

(٢٢) رسوم الباج: هي الرسوم التي تجبى عن البضائع والسلع المختلفة التي تباع في الأسواق كالحيوانات والحبوب والأقمشة. دفتر ٤٢٧، ص ١٧٤؛ دفتر ١٣١، ص ١٥٩؛ دفتر ١٠١٥، ص ١٥٧؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٣٧، ص ٣٤، ٣ ربيع الأول ٩٦٧هـ./ ١٢ كانون الأول ١٥٥٩م.

(٢٣) القصابة: وتجبى في المسالخ عن الحيوانات المذبوحة. دفتر ١٠١٥، ص ٣٢-٣٤.

ويتبين مما أوردته دفاتر الطابو (التحرير) وسجلات المحاكم الشرعية وغيرها من المصادر التاريخية أن التيمار في فلسطين خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي كان ثلاثة أنواع تبعاً لصاحب التيمار وعائده منه، وهي:

أولاً: الخاص، وهو نوعان:

١. الخاص الهمايوني (السلطاني) (خاص شاه): ويشمل عائدات الأراضي التي أقطعت للسلطين وأفراد أسرهم، فوفقاً لدفتر تحرير ١٣١ العائد للفترة ما بين سنتي ٩٣٢ هـ/ ٩٣٤ هـ / ١٥٢٥ - ١٥٢٧م، كانت أراضي الخاص الهمايوني (السلطاني) في لواء القدس تشمل قرى بيت لحم^(٣٠) وبيت جالا^(٣١) وأبو ديس^(٣٢) وبيت نتيف^(٣٣)، بينما كانت أراضي

(٢٤) الحسبة: الرسوم التي يتم جبايتها عن السلع التي تباع في الوكالات والخانات مثل الحبوب والقطن والخضار والقطن والزيت؛ حيث يتم وزنها، ومنها رسم قبان الزيت وقبان القطن، سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٣٧، ص ٥٣٨، ص ١٣ ذي الحجة ٩٦٦ هـ / ٢٥ أيلول ١٥٥٩م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ١٩ صفر ٩٧٨ هـ / ١ آب ١٥٧٠م؛ محمد أحمد سليم يعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عمان، منشورات البنك الأهلي، ط ١، ج ١، ص ١٤٠، وسيشار إليه في ما بعد، يعقوب، ناحية.

(٢٥) رسم النحل: ويحجب عن غسل النحل الذي يرى في الأراضي الميرية، دفتر ٤٢٧، ص ١٩٦، ص ٢٠٦، ص ٢٦٩، ص ٢٨٠، ص ٢٩٩؛ كوندوز، التشريع، ص ٥٩-٦١؛ إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج ١، ص ٦٤٠-٦٤١.

(٢٦) الرسوم العرفية: الرسوم والضرائب التي تجب زيادة عن تلك التي تقرها الدولة رسمياً ويجمعها الولاة والمتسلمون والصوباشية والسباهية ومتولو الأوقاف، وتطلق عليها السجلات الشرعية العوائد القديمة والعادة المعتادة، سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٧٨، ص ١٠٠٦ هـ / آب ١٥٩٧م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣٣١، ص ١٣ محرم ٩٧٨ هـ / ١٥ أيار ١٥٧٠م؛ قانون نامة لواء غزة (دفتر ٣١٢)، ص ٩٠-٩٢؛ كوندوز، التشريع، ص ٧١-٧٤.

(٢٧) عائدات بيت المال: الأموال المتبقية في خزانة الدولة وتعود للمفقودين والمتوفين دون ورثة؛ حيث تحفظ في بيت المال في القدس لفترة زمنية معينة، سجلات محكمة القدس الشرعية، س ١٥٥، ص ١٨٦، ختام جمادي الأولى ١٠٦٠ هـ / أول شباط ١٦٥٠م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ١٥٩، ١٥ جمادي الأولى ٩٦٠ هـ / ٢٨ نيسان ١٥٥٣م؛ كوندوز، التشريع، ص ٦٨-٧١.

(٢٨) المال المفقود: أثمان الحيوانات والعبيد أو غير ذلك والتي تباع بعد عدم العثور على صاحبها ليوضع الثمن في بيت المال. كوندوز، التشريع، ص ٦٨-٧٠؛ دفتر ١٣١، ص ١٥٩-١٦١؛ سجل أراضي لواء القدس حسب الدفتر ٣٤٢، ٩٧٠ هـ / ١٥٦٢م، دراسة وتحقيق محمد عيسى صالحه، عمان، ٢٠٠٢م، ص ٦٠-٧٠. وسيشار إليه في ما بعد دفتر ٣٤٢.

(٢٩) رسم الطواحين (رسم اسباب)، وتفرض على معاصر الزيتون والسمن والحبس ومطاحن الحبوب، كوندوز، التشريع، ص ٤٥؛ قانون نامة لواء صفد، (دفتر ٣١٢)، ص ٢٧-٢٨؛ قانون نامة لواء نابلس، (دفتر ٣١٢)، ص ٦٧-٦٨؛ دفتر ٤٢٧، ص ٢٣٨-٢٤١.

(٣٠) بيت لحم، تقع إلى الجنوب من القدس، كانت ٦ قراربط من أراضيها وفقاً على الحرمين و١٨ قيراط وفقاً على التكية العامرة، دفتر ٤٢٧، ص ١٨٧، ١٨٨؛ دفتر ٣٤٢، ص ٧٦؛ يعقوب، ناحية، ج ١، ص ١٩.

(٣١) بيت جالا، تقع إلى الغرب من بيت لحم، وقفت ستة قراربط من أراضيها على الحرمين (الأقصى والإبراهيمي)، و١٨ قيراط على التكية العامرة. دفتر ٤٢٧، ص ١٨٩، ١٩٠.

(٣٢) أبو ديس، تقع إلى الشرق من القدس وقفها صلاح الدين الأيوبي على ذريته. دفتر ٤٢٧، ص ١٧٩، دفتر ٣٤٢، ص ١٢٢؛ يعقوب، ناحية، ج ١، ص ١٤.

(٣٣) بيت نتيف، تقع إلى الجنوب الغربي من القدس؛ يعقوب، ناحية، ج ١، ص ٢٠؛ مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ق ٢، ج ١، كفر قرع، دار الشفق للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٢٤٦، ٢٤٧، وسيشار إليه في ما بعد، الدباغ، بلادنا.

الخاص الهمايوني في لواء اللجون تشمل تسعة قرى وخمسة عشر مزرعة^(٣٤) وفقاً لدفتر مفصل لواء اللجون العائد لسنة ١٠٠٥هـ./١٥٩٦م^(٣٥)، بينما كانت تشمل في قضاء الرملة إحدى عشر قرية وسبعة وثلاثين مزرعة وفقاً لدفتر طابو ١٩٢٠ العائد لسنة ١٠٠٥هـ./١٥٩٦م^(٣٦).

بينما كان الخاص الهمايوني وفقاً لدفتر ١٠١٥ العائد لسنة (٩٤٥هـ./١٥٣٨ - ١٥٣٩م) يشمل عائدات ٢٨ قرية ومزرعة اختلفت حصة الخاص الهمايوني منها، فقد كان نصيب الخاص الهمايوني من قرية بيت جالا ١٨ قيراطا^(٣٧) ومن قرية شقران^(٣٨) ٢٤ قيراطا، بينما كان عائده من مزرعة رافا^(٣٩) ١٢ قيراط ومن مزرعة دير^(٤٠) السلام ٢٠ قيراطا إضافة إلى عشر مال الوقف في ١٤ قرية ومزرعة^(٤١) ولم يقتصر الخاص الهمايوني على الأراضي بل كان يشمل وفقاً لدفتر ١٣١ العائد للفترة ما بين سنتي ٩٣٢-٩٣٤هـ./ ١٥٢٥ - ١٥٢٧م رسوم الجزية والقمامة

(القيامة)^(٤٢) ومحصول سوق الخيل والاحتساب والجزارين ورسوم القطعان الضالة وبيت المال ومال المفقود في كل من القدس والخليل^(٤٣).

٢. خاص مير ميران (مير لواء):

وكان يمنح لحكام الألوية وكبار القادة العسكريين والموظفين، ويبدأ ريعه من ٢٠٠,٠٠٠ أقجة، وقد ذكر عين علي (ت) ١٠٦٤هـ./١٦٥٤م) في قوانينه التي جمعها ستة إقطاعات من هذا النوع كانت موجودة في ولاية الشام وهي القدس وغزة وصفد ونابلس وعجلون واللجون^(٤٤).

(٣٤) المزرعة: قرية مهجورة أو أرض مستصلحة لا يقيم فيها المزارعون بشكل دائم، تزرع أراضيها من قبل فلاحي القرى المجاورة، اينالجك، التاريخ الاقتصادي، ج١، ص ٨١٠.

(٣٥) دفتر مفصل لواء اللجون، ص ٢٩، ٣٠.

(٣٦) محمد عدنان البخيت، الرملة في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، مقالة في كتاب (دراسات في تاريخ بلاد الشام، فلسطين)، عمان، أمانة عمان الكبرى، ط ١، ١٤٢٨هـ./٢٠٠٧م، ص ١٧٧. وسيشار إليه في ما بعد، البخيت، الرملة.

(٣٧) القيراط: وحدة مساحة استخدمها العثمانيون في حساب مساحة الأرض والدور؛ حيث كانت تقسم بغض النظر عن مساحتها إلى ٢٤ قيراطا. فالتز هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمه عن الألمانية كامل العسلي، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص ٦٨، وسيشار إليه في ما بعد، هنتس، المكاييل؛ صابان، المعجم، ص ١٨٧.

(٣٨) شقران: من القرى التابعة للقدس، دفتر ٤٢٧، ص ٢٤٣؛ دفتر ١٠١٥، ص ١٦٣.

(٣٩) رافا: مزرعة في ناحية القدس كان ١٩ قيراط من أراضيها جارية في وقف محب الدين بن عبد الملك الموصللي، دفتر ٤٢٧، ص ٢٨٠؛ دفتر ١٠١٥، ص ١٩٢.

(٤٠) (دير السلام: مزرعة تابعة لناحية الخليل، كانت وقفا على المسجد الإبراهيمي، دفتر ٤٢٧، ص ٣٢٥؛ دفتر ١٠١٥، ص ٣٢٢.

(٤١) دفتر ١٠١٥، ص ٢٩ - ٣٢.

(٤٢) رسوم القمامة: هي الرسوم التي فرضها العثمانيون على زوار كنيسة القيامة في القدس، دفتر ٤٢٧، ص ١٠٤ - ١٠٨؛ دفتر ١٣١، ص ٣٠٠.

(٤٣) دفتر ١٣١، ١٥٩-١٦٢.

(٤٤) عين علي، رسالة، ص ٦٢٢، ٦٣٣؛ دفتر مفصل لواء اللجون، ص ١٨، ١٩.

وكان الأمير طره باي^(٤٥) أمير لواء اللجون من الزعماء المحليين الذين منحوا هذا الإقطاع^(٤٦)، وكان خاصه يتألف من أربع قرى وسبع مزارع^(٤٧)، بينما كان قضاء الرملة يضم ست قرى وسبع مزارع من فئة خاص أمير الأمراء وفقاً لدفتر لواء اللجون ١٩٢ العائد لسنة ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م^(٤٨)، ولم يقتصر خاص أمير الأمراء على عائداته الجارية من تيماره في الأرض، بل كان يشمل وفقاً لدفتر ١٠١٥ العائد لسنة ٩٤٥هـ / ١٥٣٨ - ١٥٣٩م محصولات كل من باج سوق العبيد وسوق الخيل والدواب والجمال والحمير ورسوم الاحتساب والجزارين والذبيحة والعسسية والبادهوا في مدينة القدس إضافة إلى محصول بيت المال ومال الغائب ومال المفقود والهاربين والقطعان الضالة في مدينتي القدس والخليل وبادهوا ناحية القدس ومدينة الخليل وعشر مال الوقف وعشر جملة المتحصل^(٤٩) وعشر الملك ورسم المعزة والنحل، إضافة إلى الوارد من إقطاعه في القرى والمزارع المختلفة، فمثلاً كان عائده يشمل عشر مال الوقف في قرية عطار البركة^(٥٠) وعشر جملة المتحصل من قرية أبو ديس و٢٤ قيراط من حاصل قرية كفر اشوع^(٥١) و١٨ قيراط من قرية بيتونيا^(٥٢) إضافة إلى باج سوق الدواب والحمير في ناحية القدس والبادهوا مع رسم الجرم والجنانية ورسم العروس في القدس وناحيتي القدس والخليل^(٥٣).

ثانياً: الزعامات: وهو الإقطاع الذي يمنح لكبار القادة العسكريين^(٥٤). ووفقاً لدفتر ١٣١ العائد للفترة ما بين سنتي ٩٣٢ - ٩٣٨هـ / ١٥٢٥ - ١٥٣١م، فإن ناحية القدس الشريف كانت تضم ستة تيمارات من نوع الزعامات، كان بعضها

(٤٥) طره باي: حاكم لواء اللجون في أوائل الحكم العثماني، عين حاكماً من قبل السلطان سليمان القانوني، عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ١٩٩٥، ص ١١-١٥، وسيشار إليه في ما بعد، مناع، أعلام؛ محمد عدنان البخيت، الأسرة الحارثية في مرج ابن عامر، مقالة في كتاب، دراسات في تاريخ بلاد الشام، فلسطين، عمان، أمانة عمان الكبرى، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ص ٥١-٦١، وسيشار إليه في ما بعد، البخيت، الأسرة الحارثية؛ بيات، الدولة العثمانية، ص ٨٧.

(٤٦) بيات، دراسات، ص ١١١.

(٤٧) دفتر مفصل لواء اللجون، ص ١٦، ١٧.

(٤٨) البخيت، الرملة، ص ١٧٧.

(٤٩) مجموع العشر المتحصل من أراضي الوقف والملك والتيمار.

(٥٠) عطار البركة: مزرعة تقع قرب قرية كفر عقب، كان ١٨ قيراط من أراضيها وقف ابن عمران، دفتر ٤٢٧، ص ١٨٣.

(٥١) كفر إشوع: تقع إلى الجنوب من رام الله، كانت جميع أراضيها وقفاً على الصخرة، دفتر ٤٢٧، ص ٢٧٥؛ دفتر ١٠١٥، ص ٢٩٠.

(٥٢) بيتونيا: تقع إلى الشمال من رام الله، الدباغ، بلادنا، ج ٨، قسم ٢، ص ٢٦٧؛ يعقوب، ناحية، ج ١، ص ٣٠.

(٥٣) دفتر ١٠١٥، ص ٣٢-٣٤.

(٥٤) إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج ١، ص ٦٥٠؛ بيات، دراسات، ص ١١١، علي جاويش الصوفيوي (ت ١٠٦٤هـ / ١٦٥٤م) قوانين آل عثمان، في كتاب (من تاريخ أقطار العربية في العهد العثماني)، خليل ساحلي أوغلي، استانبول، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة (أرسىكا) ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٦٩٤ - ٧١٨، وسيشار إليه في ما بعد، جاويش، قوانين آل عثمان.

يقتصر على قرية واحدة، فقد كان تيمار حسن شقيق قاسم أمير لواء غزة يقتصر على قرية كفر مالك^(٥٥)، بينما كان إقطاع أحمد جلبي بن والي الدوكري أمير لواء غزة (السابق) موزعاً بين ستة قرى^(٥٦).

بينما بلغ عدد الزعامات في لواء اللجون عشرون قرية وثلاث وثلاثون مزرعة^(٥٧)، وفي قضاء الرملة أربع عشرة قرية^(٥٨)، وقد ذكر عين علي في قوانينه بأن عدد الزعامات في ألوية فلسطين سنة ١٠٦٤هـ / ١٦٥٤م، بلغ سبعة وثلاثين قرية ومزرعة موزعة على النحو التالي^(٥٩):

اللواء	القدس	اللجون	صفد	غزة	نابلس	المجموع
الزعامات	٩	٩	٥	٧	٧	٣٧

ثالثاً: التيمار: اختلف عدد التيمارات في فلسطين من لواء لآخر، فقد بلغ عددها في لواء اللجون اثنتين وعشرين قرية وإحدى وثلاثين مزرعة وفقاً لدفتر لواء اللجون العائد لسنة ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م^(٦٠)، بينما بلغ عددها في لواء القدس وفقاً لدفتر تحرير ٤٢٧ العائد للفترة بين سنتي ٩٣٢-٩٣٤هـ / ١٥٢٥-١٥٢٧م حوالي تسع وخمسين قرية ومزرعة لم يكن أي منها يشكل تيماراً كاملاً بل شكل التيمار نسبة معينة من أراضيها قد يكون النصف أو الثلث أو الثلثين^(٦١)، وكان قضاء الرملة يضم ثماني عشرة قرية وأربع وعشرين مزرعة وفقاً لدفتر ١٩٢^(٦٢) العائد لسنة ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م، أما لواء القدس فكان يضم تسعين تيماراً منها ستة وأربعون في ناحية القدس وأربعة وأربعين في ناحية الخليل وفقاً لدفتر ١٣١ العائد للفترة ما بين سنتي ٩٣٢هـ / ٩٣٤هـ (١٥٢٥-١٥٢٧م)^(٦٣)، بينما بلغ عدد التيمارات في فلسطين وفقاً لعين علي في قوانينه سنة ١٠٦٤هـ / ١٦٥٣م حوالي أربع مائة وأربعة وثمانين تيماراً موزعة على النحو الآتي^(٦٤):

(٥٥) كفر مالك، من قرى رام الله إلى الشمال الشرقي منها، كان ١٢ قيراط من أراضيها وفقاً على أولاد الأمير ولي بن خضر بن خواجه و ١٢ قيراط خاص أمير

الأمراء، دفتر ١٠١٥، ص ٢٠٤، دفتر ٤٢٧، ص ٢٨٢؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٣٠٩.

(٥٦) دفتر ١٣١، ص ٢٥-٢٧ و ص ١٦١-١٦٣.

(٥٧) دفتر مفصل لواء اللجون، ص ١٦-١٩.

(٥٨) البخيت، الرملة، ص ١٧٧.

(٥٩) عين علي، رسالة، ص ٦٤٧.

(٦٠) دفتر مفصل لواء اللجون، ص ١٨، ١٩.

(٦١) دفتر ٤٢٧، ص ٨٢-٨٥ و ص ١٥٩-٣١٢.

(٦٢) البخيت، الرملة، ص ١٧٧.

(٦٣) دفتر ١٣١، ص ٢٨-٤٦، و ص ١٥٨-٢٢٧.

(٦٤) عين علي، رسالة، ص ٦٤٧.

اللواء	القدس	اللجون	صفد	غزة	نابلس	المجموع
التيمارات	١٩١	٣٩	١٣٢	١٠٨	٤٤	٤٨٤

أحكام التيمار:

عدَّ العثمانيون عائدات التيمار من الرسوم والضرائب المفروضة على أراضي التيمار بمثابة أجر يأخذه السباهي مقابل أن يلتزم بالخدمة العسكرية مع عدد من أتباعه عندما تطلب الدولة منهم ذلك، فقد كان صاحب التيمار مطالباً بتجهيز عدد من الجنود الخيالة يتناسب وحجم الدخل السنوي لتيماره على أن يتكلف بمأكلهم ومشربهم وسلاحهم وخيولهم وكافة احتياجاتهم يجهزهم من ماله أو من الأسرى الذين يحصل عليهم أثناء الحرب، وكان الدخل السنوي لصاحب التيمار يتحدد تبعاً لقدمه في الخدمة، فالذي يتراوح دخله بين ١٠,٠٠٠ - ١٩,٩٩٩ أقة عليه أن يقوم بتجهيز جندي عن كل ٣٠٠٠ أقة، أما الذي يتراوح دخله السنوي بين ٢٠,٠٠٠ - ٩٩,٠٠٠ أقة وهو من فئة الزعامات فكان مطالباً بتجهيز جندي عن كل ٥٠٠٠ أقة من ريع زعامته^(٦٥). وقد فرض على السباهية من أصحاب التيمارات الإقامة في السناجق التي توجد فيها تيماراتهم وفي حالة إقامتهم في غيرها فإن ذلك يعد سبباً كافياً لعزلهم، ولا يعطى السباهي المعزول عن تيماره تيماراً جديداً ما لم يمض على عزله سنتين ولكن يمكنه أن يأخذ تيماراً آخر تفرغ (تنازل) له صاحبه عنه^(٦٦).

وإذا عزل السباهي عن تيماره ومضى على عزله سبع سنوات ولم يتقدم بطلب للحصول على تيمار يصبح في حكم الرعايا ويمنع إعطاؤه تيماراً إلا إذا كان المعزول ملازماً لباب أمير الأمراء ولم يتيسر له الحصول على تيمار خلال ذلك^(٦٧). كما يجوز انتزاع التيمار من السباهي وإعطاؤه لآخر إذا ارتكب الأول جريمة كالقتل أو امتنع عن أداء الخدمة العسكرية أو وقع أسيراً أو أصيب بالجنون^(٦٨)، ولم يسمح القانون لابن السباهي أن يأخذ التيمار الذي بيد والده إذا كان حياً، فإن مات الأب أُعطي الابن التيمار الذي كان بيد والده^(٦٩)، بينما يذكر جاويش علي أنه يجوز تنازل الأب لأبنائه بشرط أن لا يعط الأب تيماراً جديداً^(٧٠)، ولكن يجوز للتيماري أن يتنازل عن تيماره لابنه إذا طعن في السن ولم يعد قادراً على القتال^(٧١).

(٦٥) إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص ٣٩٩؛ بيات، دراسات، ص ١١١، ١١٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٦٥٦.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٦٥٦، ٦٥٧.

(٦٨) علي جاويش، قوانين، ص ٧٠٧، ٧٠٨.

(٦٩) المصدر نفسه، رسالة، ص ٦٥٧؛ علي جاويش، قوانين، ص ٧٠٧.

(٧٠) المصدر نفسه، قوانين، ص ٧٠٧.

(٧١) المصدر نفسه، رسالة، ص ٦٥٧.

وفي حالة وفاة السباهي وتركه أولاداً قصراً فإنهم يرثون تيمار والدهم ويعين الحاكم الشرعي وصياً أو ناظراً عليهم يدير التيمار التابع للورثة القصر وهذا ما تبينه إحدى الحجج الشرعية وفيها أنه استقر في ذمة محمد بن حميدة وبركات بن عودة وكليةما من قرية نخالين^(٧٢) مائتي مد^(٧٣) وأربعين مد حنطة ومثلهما فول عن واجب سنة ٩٧٦هـ. ١٥٦٨م لورثة عبد النبي بن أبي والي السباهي بمباشرة محمود بن أبي اللطف الناظر على الأيتام^(٧٤) وذكرت حجة أخرى محمد بك صوباشي الوصي على أيتام علي بك الجارية قرية كفر عقب في^(٧٥) تيمار القاصرين^(٧٦).

وكان يجوز للسباهي أن يتنازل عن تيماره لآخرين مقابل مبلغ من المال يدفعه السباهي الجديد، فقد تنازل عبد الله بك بن عبد الله عن التيمار الجاري في تصرفه لعبد الله بن عبد الكريم جوريجي القاصر عن درجة البلوغ بحسن اختياره ورضاه مقابل مبلغ قدره ١٠٠ قرش^(٧٧) أسدي^(٧٨)، وفي حجة أخرى أن يوسف بك بن عبد الله السباهي المقيم في القدس تنازل عما هو جارٍ في تصرفه بمقتضى البراءة الشريفة وهو أربعة آلاف عثمانى^(٧٩) في تيماره في قرية كفر أشوع، وتوابعها لمحمد بك عبد الدايم وأنه قبض مقابل ذلك مبلغ قدره ٨٠ قرش^(٨٠) عديدة^(٨١)؛ وقد يكون هذا التنازل من غير مقابل، فقد تنازل مصطفى بن يعقوب السباهي بحسن اختياره ورضاه من غير إكراه عن تيماره في قرية بيت أرزه^(٨٢) لبيرام جاويش بن مصطفى^(٨٣)

(٧٢) نخالين، تقع إلى الجنوب الغربي من بيت لحم، دفتر ١٠١٥، ص ٢٦٨؛ ذيب، معجم، ص ١٧٠؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ص ٤٩٠.

(٧٣) المد: كان أحد المكايل المستخدمة في فلسطين أيام الدولة العثمانية بأشكال وحجوم مختلفة، والمد الرسمي يعادل ٢٠ كيلة استانبول، هتس، المكايل، ص ٧٥، ٧٦؛ بيات، بلاد الشام، ج ٣، ص ٣٢٩.

(٧٤) سجلات محكمة القدس الشرعية. س ٥٣، ص ٢١، ٣ محرم ٩٧٨هـ. ٧/ حزيران ١٥٧٠م؛ انظر دفتر ١٠١٥، ص ٢٦٨.

(٧٥) كفر عقب: من قرى القدس إلى الشمال منها، دفتر ١٠١٥، ص ٢٣٨؛ دفتر ٤٢٧، ٢٦٦؛ ذيب، معجم، ص ١٦٥، الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٦٦.

(٧٦) سجلات محكمة القدس الشرعية. س ١٧٠، ص ٣٧، غرة صفر ١١٠٤هـ. ١٢ تشرين الأول ١٦٩٢م؛ انظر دفتر ١٠١٥، ص ٢٣٨.

(٧٧) القرش الأسدي: وهو الدينار الهولندي ويسمى بالأسدي لأنه يحمل نقشاً لأسدين، وقد شاع استخدامه في فلسطين وغيرها من مناطق الدولة العثمانية،

سجلات محكمة القدس الشرعية، س ١٤٠، ص ١٣، ٨ جمادى الثاني ١٠٥٢هـ. ٣/ أيلول ١٦٤٢م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ١٤٦، ص ٤٦٥،

ص ١٨، ١٨ ذي القعدة ١٠١٦هـ. ٥ آذار ١٦٠٨م؛ باموك، التاريخ المالي، ص ١٩٠، ٢٩٧؛ اينالجبك، التاريخ، ج ٢، ص ٧٦٤.

(٧٨) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ١١٣، ص ١٣٣، ذي القعدة ١١٠٣هـ. / حزيران ١٦٩٢م.

(٧٩) العثمانية (العثماني): العملة الفضية العثمانية الاقجة استخدمت في التداول عند تحديد الأجور يومياً، باموك، التاريخ المالي، ص ٧١-٧٧؛ اينالجبك، التاريخ،

ج ٢، ص ٨٠٧؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٣٧، ص ١٥١، ٩ صفر ٩٩٧هـ. ٢٤/ حزيران ١٥٦٩م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣،

ص ٧٣، ختام رجب ٩٧٧هـ. ٨ كانون الثاني ١٥٧٠م.

(٨٠) القرش العددي: من العملات العثمانية التي استخدمت في فلسطين وأشارت إليه السجلات بالقرش العددي. سجلات محكمة القدس الشرعية، س ١٨٧،

ص ١٣١، ١٥ رمضان ١٠٦٦هـ. ٨ حزيران ١٦٥٦م.

(٨١) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ١١٤، ص ١٠٤، ٢ جمادى الأولى ١١٠٤هـ. ٩ كانون الثاني ١٦٩٣م.

(٨٢) بيت ارزة: قرية تتبع القدس كانت وفقاً على أولاد نور الدين بن حكم، دفتر ٤٢٧، ص ٢٧٩؛ الوقائع الفلسطينية، العدد، ١٣٧٣، ٤ تشرين الثاني ١٩٤٤.

(٨٣) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ٢٣٠، ١٧ ذي الحجة ٩٦٠هـ. ٢٣ تشرين الثاني ١٥٥٣م.

وكان يحق للسباهي انتزاع الأرض من الفلاح في حالة تقصيره عن زراعتها وإعطائها لآخر مقابل أن يدفع الأول رسماً يسمى رسم تقصير، وقد نص القانون على ذلك على النحو الآتي " إذا توقف أحد الرعية عن الزراعة بسبب مرض أو فقر أو عجز أو شيخوخة وترك الفدان^(٨٤)، انتزع السباهي الأرض وأعطائها لغيره"^(٨٥).

وإذا أحسن الفلاح استغلال أرضه فإنها تنتقل إلى أبنائه عند وفاته دون دفع أية رسوم وإذا لم يكن له وارث من الذكور يحق لأفراد أسرته الآخرين أن يرثوها ولكن بعد دفع رسوم الطابو^(٨٦) مقدماً وإذا لم يوجد أحد من أفراد أسرته فإنه يحق لأي فلاح من فلاحي القرية أن يشغلها وإن لم يوجد من يقوم بهذا العمل يحق للسباهي إعطاؤها لأي فلاح غريب من خارج القرية^(٨٧)، وكان على الفلاح الذي يعطل فلاحه الأرض التي يزرعها أن يدفع للتيماري ما عليه عن الفترة التي عطلت فيها الأرض، فقد ادعى مصطفى بك الزعيم بلواء القدس على رشيد خيال من قرية البيرة^(٨٨) أنه عطل فلاحته لمدة خمس سنوات آخرها ٩٥٩هـ / ١٥٥٢م وطالبه بما خصه من فصل^(٨٩) القرية^(٩٠).

وكان يحق للفلاح ترك أرضه والانتقال إلى أرض أخرى في مكان آخر، ولكن السجلات الشرعية تبين أن الفلاح الذي يريد الانتقال من قرية إلى أخرى عليه أن يأخذ إذن السباهي على القرية التي ينتقل إليها، فقد ادعى مصطفى بك السباهي على قرية البيرة على غانم بن زيان من قرية برق^(٩١) أنه زرع أرض بقرية البيرة بغير إذنه^(٩٢)، كما منع الفلاحون من التصرف بأية كمية من المحصول من غير موافقة السباهي، فقد اشتكى فرهاد بن عبد الله على بعض فلاحي قرية صور باهر^(٩٣) الجارية

(٨٤) الفدان: الأرض التي يحرثها زوج من الثيران في اليوم الواحد، وتختلف مساحتها من الأرض الجبلية إلى الأرض السهلية، ويقدر الفدان بحوالي ٢٦٣٦٨م.
هنتس، المكايل، ص ٩٨.

(٨٥) كوندوز، التشريع، ص ٧٥-٧٧، إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج ١، ص ٢٩٧-٢٩٩.

(٨٦) رسم الطابو: مبلغ من المال يدفعه الفلاح بعد انتقال الأرض إليه عند وفاة الفلاح الذي يزرعها وعدم وجود ورثة للمتوفي، كوندوز، التشريع، ص ٧٧.

(٨٧) إحسان أوغلي، الدولة، ج ١، ص ٢٩٧ وص ٣٩٩.

(٨٨) البيرة: قرية تابعة لرام الله كانت في أوائل العهد العثماني من توابع القدس، الدباغ، بلادنا، ج ٨، قسم ٢، ص ٣٥٦-٣٦٤.

(٨٩) فصل أو مفاصلة: تستخدم في السجلات الشرعية بمعنى تحديد نصيب السباهي من محاصيل القرية بعد الاتفاق مع سكانها. وتستخدم أيضاً عند تحديد حصة الوقف من الأراضي الوقفية. انظر سجلات محكمة القدس الشرعية، ص ١٥٥، ص ١٥٢، ٨ ربيع الأول ١٠٦٨هـ / ١٥ كانون الأول ١٦٥٧م.

(٩٠) سجلات محكمة القدس الشرعية، ص ٢٧ وص ٢١٨، ذو الحجة ٩٦٠هـ / تشرين الثاني ١٥٥٣م.

(٩١) برق: تقع إلى الجنوب الشرقي من رام الله، من القرى الموقوفة على الحرمين، دفتر ٤٢٧، ص ١٩١؛ دفتر ١٠١٥، ص ٢١٧، الدباغ، بلادنا، ج ٨، قسم، ص ٣٦٢.

(٩٢) إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج ١، ص ٢٩٧-٢٩٩، كوندوز، التشريع، ص ٧٥-٧٧.

(٩٣) تقع إلى الجنوب الغربي من القدس، وكانت ٦ قراريط من أراضيها وفقاً على المسجد الإبراهيمي و ١٨ قيراطاً وفقاً على المدرسة الباسطية في القدس، اليعقوب، ناحية، ج ١، ص ٢٦؛ دفتر ٤٢٧، ص ٢٠٠-٢٠٢.

في تيماره أنهم نقلوا كميات من القمح والشعير والفلول والعدس إلى بيوتهم من غير فصل ذلك عليهم^(٩٤)، كما فرض على الفلاحين إيصال نصيب التيماري إلى المدينة المقيم فيها^(٩٥).

كما كان الفلاحون يمنعون من حصاد محاصيلهم من الحبوب قبل أخذ الموافقة على نضج هذه الحبوب وهذا ما تبينه الحجة التالية وفيها أنه حضر إلى المجلس الشرعي رمضان اغا صوباشي^(٩٦) مدينة القدس المندوب من قبل حسن أغا متسلم المدينة وكل من مهردار بن حامد وعبد القادر بن سالم من أهالي قرية أريحا الجارية في خاص أمير لواء القدس وأحضرا معهما جراباً^(٩٧) من الشعير وأخبرا بأن الشعير هو من المدرك في سنة تاريخه وذلك بحضور كل من الشيخ عبد الجواد شيخ التجار بالقدس وأحمد بن عصفور المحتسب والمعلم شرف الرصاص وكيال باشي^(٩٨) القدس وغيره من كياي القدس الذين شاهدوا الشعير^(٩٩). وفي حجة أخرى أن سنان بن عبد الله السباهي على قرية صوبا^(١٠٠) ادعى على عدد من أهالي القرية أنهم حصدوا غلال قريتهم ودرسوها وقسموها بغير معرفته وحضوره^(١٠١).

وكان يحق للسباهي السماح بزراعة الأشجار المثمرة في تيماره على أن يتعهد من يزرعها أن يدفع للسباهي ما عليها من الضرائب والرسوم المقررة له، ففي إحدى الحجج أن موسى بن حمزة السباهي أقر أمام الحاكم الشرعي أنه سمح لعدوة العلماء والمدرسين الكمالي كمال الدين أبي المعالي الشهير بنسبه بابن الديري الحنفي أن يزرع في أرض الجيزة ظاهر القدس أشجاراً من العنب والتين على أن يؤخذ منه العداد^(١٠٢) عن غراسه حسب العادة والقانون العثماني^(١٠٣).

(٩٤) سجلات محكمة القدس الشرعية، س٥٣، ص٥٠٢، ٤ ربيع الأول ٩٧٨هـ./ آب ١٥٠٧م.

(٩٥) سجلات محكمة القدس الشرعية، س٥٣، ص٣٢١، ٣ محرم ٩٧٨هـ./ ١٧ تموز ١٥٧٠م.

(٩٦) الصوباشي: يساعد أمير اللواء في المحافظة على الأمن والتحقيق في الجرائم وجمع الموارد المالية لأمر الأُمراء، سجلات محكمة القدس الشرعية، س٣٧، ص

٢١، ٥ رجب ٩٦٦هـ./ ١٣ نيسان ١٥٥٩م؛ يعقوب، ناحية، ج١، ص٢٠٣-٢١٦؛ بيات، بلاد الشام، ج٢، ص٣٠٨.

(٩٧) جراب: كيس صغير من القماش أو الجلد، المنجد، ص٨٤.

(٩٨) كيال باشي: رئيس أو شيخ طائفة الكياليين ومهمتهم كيل الحبوب. وقد بلغ عددهم في القدس سنة ٩٥٧هـ./ ١٥٥٠م ستة أشخاص. يعقوب، ناحية، ج١، ص١٢٠.

(٩٩) سجلات محكمة القدس الشرعية، س١٥٥، ص١٧٣، ١٦ جمادى الثاني ١٠٦٨هـ./ ٢١ آذار ١٦٥٧م.

(١٠٠) صوبا: تقع إلى الغرب من القدس، محمد سعيد مصلح رمان، صوبا قرية مقدسية في الذاكرة، ط١، ص٢٠٠، ص٤، ٥. وسيشار إليه في ما بعد، رمان، صوبا؛ ذيب، معجم، ص١٣٥.

(١٠١) سجلات محكمة القدس الشرعية، س٣٧، ص٥٨١، ١٣ محرم ٩٦٧هـ./ ١٥ تشرين الأول ١٥٦٠م.

(١٠٢) العداد: تسمية أطلقتها السجلات الشرعية على خراج الأشجار المثمرة. سجلات محكمة القدس الشرعية، س٥٣، ص٤١٧، ١٨ صفر ٩٧٨هـ./ ٢٢ تموز ١٥٧٠م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س٥٣، ص٣٤٥، ١٥ محرم ٩٧٨هـ./ ١٩ حزيران ١٥٧٠م.

(١٠٣) سجلات محكمة القدس الشرعية، س٣٥، ص٤٩٦، ٧ ربيع الثاني ٩٧٨هـ./ ٨ أيلول ١٥٧٠م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س٥٣، ص٤٧٤، ٩ ربيع الثاني ٩٧٨هـ./ ١٠ أيلول ١٥٧٠م.

توزيع التيمارات:

لم تكن التيمارات ثابتة بل متغيرة باستمرار فما هو خاص سلطاني قد يصبح خاصاً للأمراء أو تيمارا أو زعامت، وما هو تيمار أو زعامت قد يصبح خاصاً ولذلك كانت الدولة تعمل باستمرار على توزيع التيمارات بين فترة وأخرى وتنقل أصحابها من منطقة إلى أخرى مما تطلب وجود جهات مسؤولة عن توزيعها، فقد كانت التيمارات من حيث حق منحها على نوعين، التيمار بالتذكرة وهو التيمار الكبير الذي يمنح بعد كتابة تذكرة إلى العاصمة استانبول فيوافق الديوان الهمايوني على ذلك ويرسل البراءة السلطانية بالموافقة، أما التيمارات الصغيرة فيمنح حق إعطاؤها للبكرليكي^(١٠٤) فتسمى تيمار تذكرة سز (تيمار بدون تذكرة)^(١٠٥).

وتبين وثائق المهمة العثمانية أن مسؤولية منح التيمارات تعود للبكرليكي والدفتار دار^(١٠٦) وكتبخدا الدفتار^(١٠٧) وأمين التذكرة والتذكرجي^(١٠٨) والكتاب في الولاية الموجود فيها التيمار، فقد جاء في إحدى هذه الوثائق وهي رسالة موجهة إلى بكرليكي الشام "..... وعند وصوله وعند شغور إحدى التيمارات بعد اليوم يعقد اجتماع يحضره الدفتار دار وكتبخدا الدفتار وأمين التذكرة والتذكرة جي والكتاب جميعهم ويتم تنظيم الدفتار ويتفقد موضع التيمار المحلول (الشاعر) بمشاركتك أنت حسب العادة والقانون....."^(١٠٩).

كما يقوم كاتب الولاية (ولاية الشام) بمنح التيمارات، فقد جاء في إحدى وثائق المهمة العثمانية "أن كاتب الولاية أعطاه تيماراً لا وارد له كبديل للتيمار الذي كان يتصرف به في السابق بالبراءات الشريفة"^(١١٠).

كما كان القاضي يكلف أحياناً في توزيع التيمارات، فقد جاء في إحدى وثائق المهمة العثمانية "تناهى إلى المسامع أن مولانا شيخنا قاضي طرابلس المكلف بتوزيع تيمارات ولاية الشام وكاتبه زيني قاما بأكل أموال كثيرة من السباهيين وأصحاب الأوقاف والأملأك، وكتبنا بعض القرى التي سبق أن تمت كتابتها على وجه النقص وتلاعبا فيها وأخلا بما ورد في الدفتار"^(١١١).

(١٠٤) البكرليكي: والي الولاية ويلقب بأمر الأمرء (ميرميران)، المصري، المعجم، ص ٣٧٧؛ بيات، بلاد الشام، ج ١، ص ٣٧٧، إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج ١، ص ٢٥٢-٢٥٩.

(١٠٥) إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ص ٦٥٠، ص ٦٥١؛ بيات، الدولة العثمانية ٧٤-٧٦.

(١٠٦) الدفتار دار: المسؤول المالي في العاصمة أو الولايات. بيات، بلاد الشام، ج ٣، ص ٣٢٥؛ المصري، معجم، ص ٥٩.

(١٠٧) كتبخدا الدفتار: المسؤول عن الأمور المتعلقة بالزعامات في الولاية، بيات، بلاد الشام، ج ٣، ص ٣٢٨.

(١٠٨) التذكرجي: المحرر والموظف المسؤول الذي يقوم بضبط خلاصة دعاوي. بيات، بلاد الشام، ج ٢، ص ٣٠١، المصري، معجم، ص ٣٨.

(١٠٩) بيات، بلاد الشام، ج ٢، ص ٢٣٩، ص ٢٤٠، ١٦ جمادى الآخرة ٩٧٦ هـ / ٦ كانون الأول ١٥٦٨ م.

(١١٠) بيات، بلاد الشام، ج ١، ص ١١٤، (١٨ ع)، ٢٧ ذي القعدة ٩٥١ هـ / ٩ شباط ١٥٤٥ م.

(١١١) بيات، بلاد الشام، ج ٢، ص ١١١، ١١٢، (٤٤ ع)، ٩ رمضان ٩٧٥ هـ / ٨ شباط ١٥٦٨ م.

وقد اختلفت المبررات لمنح التيمارات للسباهية، فقد يحصل السباهي على تيماره بموجب براءة شريفة أو بناء على توصية من أمير السنجق أو لكونه شخصاً كفواً أو تعويضاً عن تيمار سابق أخذ منه أو لبسالته في الحروب والقتال، أو لكونه شقيقاً لأحد الولاة أو مقرباً منه^(١١٢)، فقد حصل مراد على تيماره بموجب براءة سلطانية^(١١٣) ومنح يوسف تيماراً بموجب الحكم الذي ورد له بذلك من الباب العالي^(١١٤) وبكر بناء على إعلام (توصية) من أمير سنجقه لكونه من غير المتصرفين بتيمار^(١١٥)، وفرهاد بن عبد الله لجدارته وبسالته وشجاعته وكونه لا يتصرف بتيمار^(١١٦)، وحاجي سنان لكونه من رجال يونس باشا عسكر (قائد) الجيش^(١١٧)، وقد يكون التيمار مقصوراً على قرية واحدة أو موزعاً على عدد من القرى والمزارع، وقد يشترك اثنان أو أكثر في تيمار واحد، فقد كان تيمار إبراهيم شقيق أحمد بك يشمل جميع قرية دير^(١١٨) دبوان^(١١٩)، بينما كان تيمار يعقوب بن طرخان موزعاً بين قرى طيبة الاسم^(١٢٠) وعين توت^(١٢١) وصناصيل^(١٢٢) وعجول^(١٢٣) ومزرعتي دويلعه والصمير إضافة إلى ثلاثة وعشرين قيراطاً من قرية طرفين^(١٢٤)، وكان تيمار صاحب الزعامت يشمل عدداً أكبر من القرى، فمثلاً كانت زعامت موسى بن ولي الدكري موزعة بين قرى رافات^(١٢٥) والرام^(١٢٦) وجبع البطيخ^(١٢٧) والجي^(١٢٨)

-
- (١١٢) دفتر ١٣١، ص ٣٦؛ انظر أيضاً سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٥٤٦، ١٧ جمادى الأولى ٩٧٨ هـ / ١٧ تشرين الأول ١٧٥٠ م.
- (١١٣) دفتر ١٣١، ص ٢٨ وص ١٧٢.
- (١١٤) دفتر ١٣١، ص ٢٥٢.
- (١١٥) دفتر ١٣١، ص ٤٥، وص ٢٤٦.
- (١١٦) دفتر ١٣١، ص ٤٥، وص ٢٤٠.
- (١١٧) دفتر ١٣١، ص ٣٩، وص ٢١٣.
- (١١٨) دير دبوان : تقع إلى الشرق من رام الله، كان ١٢ قيراطاً من أراضيها وفقاً على المدرسة الحسنية في القدس و ١٢ قيراط تيمار. دفتر ٤٢٧ ص ٢٦٥-٢٦٦، دفتر ١٠١٥، ص ٢٦٥؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٣٥٢.
- (١١٩) دفتر ١٣١، ص ٣٩، وص ٢١٣.
- (١٢٠) طيبة الاسم: تقع إلى الشرق من رام الله، وتذكر في دفاتر الطابو باسم طيبة الاسم النصارى وفقاً لدفتر ١٠١٥، كانت خاص أمير الأمراء، وكان ٩ قيراط من أراضيها وفقاً على الصخرة والمسجد الأقصى وجامع المغاربة. دفتر ٤٢٧، ٢٣٤-٢٣٦؛ دفتر ١٠١٥، ص ١٩٩؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٣٥٢.
- (١٢١) عين توت: من الخرب التابعة للقدس، كانت قرية عامرة وجارية في تيمار يعقوب بن طرخان. دفتر ١٠١٥، ص ٢٢٤؛ دفتر ٤٢٧، ص ٢٥٢؛ الوقائع الفلسطينية، ص ١٥٧٤.
- (١٢٢) صناصيل: من قرى ناحية القدس، كانت ٦ قيراط من أراضيها وقف أولاد أحمد بن غانم و ١٨ قيراط تيمار. دفتر ٤٢٧، ص ٢٧٦؛ يعقوب، ناحية، ج ١، ص ٣٦.
- (١٢٣) عجول: تقع إلى الشمال من رام الله، وفقاً لدفتر ١٠١٥، كانت جارية في تيمار حمزة جاويش، ووفقاً لدفتر ٤٢٧ كان ١٢ قيراط من أراضيها وقف على المدرسة الحسنية و ١٢ قيراطاً تيمار. دفتر ٤٢٧، ص ٢٧٤؛ دفتر ١٠١٥، ص ٢٤؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٢٩٣.
- (١٢٤) طرفين: تقع إلى الشمال من رام الله، كان قيراطاً من أراضيها وفقاً على تربة خليل الرحمن و ٢٣ قيراطاً تيمار. دفتر ٤٢٧، ص ٢٣٢؛ دفتر ١٠١٥، ص ٢٠٢؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٣٠٥.
- (١٢٥) رافات: تقع شمال غرب القدس، وفقاً لدفتر ١٠١٥ كانت جارية في تيمار الكاتب مصطفى، دفتر ١٠١٥، ص ٢٢١؛ دفتر ٤٢٧، ص ٢٠٩؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٦٨.

بنسب مختلفة^(١٢٩). وقد يشترك اثنان أو ثلاثة أو أربعة في تيمار قد يكون قرية واحدة أو مجموعة من القرى ويتقاسما حاصلاته، فكان حسن بن سليمان وشاه ولي يديران تيمارا واحدا في قرية العياض^(١٣٠) ويتقاسما حاصلاته، فكان نصيب الأول ٣٠٤٥ أقة ونصيب الثاني ٢٣٨٩ أقة^(١٣١)، وكان خضر بن عبد الله وعلي بن محمود يشتركان في تيمار واحد موزعا بين ثلاثة قرى ويتقاسما عائداته على النحو الآتي: (١٣٢)

بيت جمال ^(١٣٥)	بيت فضيل ^(١٣٤)	عجور ^(١٣٣)	المجموع	حصة خضر	حصة علي
٢٨٨٥	١٠٠٠	٦٣٠٠	١٠١٨٥	٥٩٥٥	٤١٨٥

وقد يكون التيمار نسبة معينة من أراضي القرية والباقي وقفاً أو ملكاً خاصاً، وهذا ما يظهر من الجدول التالي الذي يبين نسبة الوقف والتيمار والملك الخاص في عدد من قرى لواء القدس^(١٣٦)

- (١٢٦) الرام: تقع إلى الشمال من القدس، وفقاً لدفتر ١٠١٥، كانت جارية في تيمار نصوح بن حمزة، دفتر ١٠١٥، ص ٢٣٣؛ دفتر ٤٢٧، ص ٢١٠؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٧٠، ٧١،
- (١٢٧) جبج البطيخ: تقع إلى الشمال الشرقي من القدس، كان ٢٠ قيراطاً من أراضيها تيماراً والأربعة قراريط الأخرى وقف مجد الدين (محب الدين) عبد الملك بن أبي بكر الموصلي. دفتر ٤٢٧، ص ٢١٢، ٢١٣؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٦٩.
- (١٢٨) الجيب: تقع شمال غرب القدس وقفها السلطان المملوكي ابنال على الخانقاة التي أنشأها في صحراء مصر، دفتر ٤٢٧، ص ١٩٥؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٧٨-٨٠.
- (١٢٩) دفتر ١٣١، ص ١٦٣-١٥٧.
- (١٣٠) العياض: من القرى التابعة للقدس، وقفها الظاهر بيبرس على مقام النبي موسى عليه السلام. دفتر ٤٢٧، ص ٢٢٤-٢٢٥؛ دفتر ٣٤٢، ص ١١٠-١١١؛ دفتر ٥٢٢، ص ٣٢؛ دفتر ١٣١، ص ٢٠٦.
- (١٣١) دفتر ١٣١، ص ٣١، ٢٠٦، ٢٠٧.
- (١٣٢) دفتر ١٣١، ص ٢١٢-٢١٣.
- (١٣٣) عجور: قرية تقع إلى الغرب من القدس. دفتر ٤٢٧، ص ٣٠٩؛ دفتر ١٠١٥، ص ٢٢٦؛ الدباغ بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ١٩٢.
- (١٣٤) بيت فضيل: من القرى التابعة للخليل، دفتر ٤٢٧، ص ٣٠٩.
- (١٣٥) بيت جمال: تقع إلى الجنوب الغربي من القدس، دفتر ٤٧٢، ص ٣٠٧؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ١٩٠.
- (١٣٦) دفتر ٤٢٧، ص ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٤٢، ٢٨١.

القرية	التيمار	الوقف	المالك
جبع البطيح	٢٠	٤	-
دير دبوان	١٢	١٢	-
الولجة ^(١٣٧)	٢٢	٢	-
عين قينيا ^(١٣٨)	١٦	٨	-
يت تعمير ^(١٣٩)	١١,٥	-	١٢,٥
مزرعة طبلية ^(١٤٠)	٤	٤	١٦

وكانت الدولة تقوم بنقل أصحاب التيمار من منطقة إلى أخرى، فقد نقل علي سر عسكر (رئيس) من تيماره في لواء عينتاب وأعطى آخر في لواء القدس في قريتي بيت ساحور^(١٤١) وقلندية^(١٤٢)، ومنح يوسف جركس تيمارا في لواء القدس بعد أن كان يتصرف بتيمار في سنجد الشام^(١٤٣)، ومنح بهلول تيماراً في لواء القدس بعد أن كان يتصرف بتيمار في لواء صفد^(١٤٤). وقد يعزل السباهي عن تيماره ويعطى تيمارا بدلاً عنه في نفس اللواء، فقد عزل يعقوب بن طرخان من تيماره في لواء القدس ليعطى تيماراً بدلاً عنه في نفس اللواء^(١٤٥).

^(١٣٧)الولجة: إلى الجنوب الغربي من القدس، كان قيراطان من أراضيها وقف أولاد سراج الدين بن عمر الأنصاري والباقي ٢٢ قيراط تيماراً، دفتر ٤٢٧، ص ٢٢١؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، قسم ٢، ص ١٧٨.

^(١٣٨) عين قينيا: إلى الشمال الغربي من رام الله، كانت جميع أراضيها وقفاً على المدرسة التنكزية في القدس. دفتر ٤٢٧، ص ٢٤٢؛ دفتر ١٠١٥، ص ٢٥٦؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٣٤٧.

^(١٣٩) بيت تعمير: من الحرب التابعة لبيت لحم، وقفت ٩ قرايط من أراضيها على الصخرة والأقصى وجامع المغاربة و ٦ قرايط على المدرسة الحسنية في القدس و ٩ قرايط ملك إبراهيم بن أبي شريف، دفتر ٤٢٧، ص ٢٣٦؛ دفتر ١٠١٥، ص ٢٣١، ٢٣٢؛ الوقائع الفلسطينية، ص ١٥٢٧.

^(١٤٠) طبلية: من الحرب التابعة للقدس، كانت أراضيها موزعة بين الوقف والملك الخاص، فكان ٤ قرايط ملك بدر الدين علي المصري و ١٢ قيراط حصة أولاد أحمد بن قاسم و ٤ قرايط وقف أولاد محمد بن أحمد الرجي المشهور بابن أرغون و ٤ قرايط تيمارا. دفتر ٤٢٧، ص ٢٨٧؛ الوقائع الفلسطينية، ص ١٥٦٦.

^(١٤١) بيت ساحور: تقع إلى الشرق من بيت لحم، وفقاً لدفتر ١٠١٥ كانت جارية في تيمار إياس، دفتر ١٠١٥، ص ٢٠٨؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٤٧.

^(١٤٢) قلندية: إلى الشمال من القدس، وفقاً لدفتر ١٠١٥ كانت جارية في تيمار الحاج إسحاق، دفتر ٤٢٧، ص ٢٥٩، دفتر ١٠١٥، ص ٢١١؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٧٢.

^(١٤٣) دفتر ١٣١، ص ١٧٢.

^(١٤٤) دفتر ١٣١، ص ١٧٩ و ص ٢٧٩.

^(١٤٥) دفتر ١٣١، ص ١٨٠.

ويشترط عند منح التيمار الجديد أن يكون ريعه مساوياً لريع التيمار السابق. فقد اشتكى أحد سباهيي غزة أن كاتب الولاية أعطاه تيماراً لا وارد له لأن التيمار السابق كان يدر عليه ٥٩٩٩ أقة، أما التيمار الجديد فلم يحصل منه على وارد يزيد على ١٨٠٠ أقة^(١٤٦).

إدارة التيمار:

اختلفت إدارة التيمار بين الخاص الهمايوني وخاص أمير الأمراء والزعامات والتيمار، فقد كان الخاص الهمايوني يدار من قبل أمين الخاص الشريف وناظر الخواص والتي كانت مهمتهما إدارة الخاص الشريف (الهمايوني) وجمع عائداته، فذكر السجل الشرعي أحمد بن زيد أمين الخواص في القدس^(١٤٧) وأحمد جلبي بن مصطفى أمين الخواص الشريفة في لواء القدس^(١٤٨) وخسرو بك بن عبد الله الأمين على الخواص الشريفة في لواء غزة^(١٤٩) وخسرو ومحمود أميني الخواص الشريفة في لواء صفد^(١٥٠) وأحمد صوباشي بن ناصف الناظر على الخاص الشريف في لواء غزة^(١٥١)، وذكرت إحدى الحجج الشرعية أن حسن بن أحمد جلبي أمين الخواص في لواء القدس قبض من خسرو بن عبد الله

الأمين على الخواص الشريفة في لواء غزة ومن علي بن إلياس الناظر على الأمينين المشار إليهما ألف سلطاني^(١٥٢) ذهب من محصولات الخواص الشريفة في لواء غزة والرملة عن واجب سنة ٩٧٥ هـ / ١٥٦٨م^(١٥٣).

أما الولاية أصحاب خاص أمير الأمراء والسباهية من أصحاب الزعامات والتيمار فكانوا يديرون تيماراتهم بأنفسهم أو يعينون وكلاء عنهم لإدارتها، وهذا ما يظهر من الدفتر ١٣١ العائد للفترة بين ٩٣٢ - ٩٣٨ هـ / ١٥٢٥ - ١٥٣٨م الذي يبين أن عدد التيمارات من نوع الزعامات في لواء القدس بلغ سبعة، منها واحداً يدار بالوكالة، فقد كان حسن شقيق قاسم بك يتصرف بتيمار يشمل قرية كفر مالك يدار من قبل وكيله مصطفى بن يوسف^(١٥٤).

(١٤٦) بيات، بلاد الشام، ج ١، ص ١١٤، (ع ١٨)، ٢٧ ذي القعدة ٩٥١ هـ / ٩ شباط ١٥٤٥م.

(١٤٧) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٤٩١، ٢٠ ربيع الأول ٩٧٨ هـ / ٢٣ آب ١٥٧٠م.

(١٤٨) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣٥٢، ١٨ محرم ٩٧٨ هـ / ٢٢ حزيران ١٥٧٠م.

(١٤٩) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ١٢١، ١٥ شعبان ٩٧٨ هـ / ١٢ كانون الثاني ١٧٧١م.

(١٥٠) بيات، بلاد الشام، ج ٣، ص ١٤٧-١٤٩ (ع ٧٠)، ٢٣ رمضان ٩٧٨ هـ / ١٨ شباط ١٥٧١م.

(١٥١) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٣٧، ص ١٣، شعبان ٩٦٦ هـ / ٢٠ أيار ١٥٥٩م.

(١٥٢) السلطاني: عملة ذهبية بدأ العثمانيون بسكها سنة ٨٨٢ هـ / ١٤٧٧-١٤٧٨م، وقد ذكرت في السجلات الشرعية باسم السلطاني الذهبي والسلطاني

السليمانى والسلطاني التام الوزن والعيار، إينالچك، التاريخ الاقتصادي، ج ٢، ص ٧٤٧-٧٤٨؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ٢٥٢، ٣ محرم

٩٦١ هـ / ٩ كانون الأول ١٥٥٣؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٣٧، ص ٤٦، أوائل ربيع الأول ١٠٠٠ هـ / ١٨ كانون الأول ١٥٩١م؛ باموك، التاريخ

المالي، ص ١٢٣-١٢٥.

(١٥٣) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ١٢١، ١٥ شعبان ٩٧٨ هـ / ١٢ كانون الثاني ١٥٧١م.

(١٥٤) دفتر ١٣١، ص ٢٥-٢٧.

بينما بلغ عدد التيمارات التي كانت تدار بالوكالة في ناحية القدس ثمانية من بين ستة وأربعين تيمارا^(١٥٥). أما في ناحية الخليل فقد بلغ عدد التيمارات التي أُديرَت بالوكالة إحدى عشر تيماراً من بين أربعين تيمارا في الناحية^(١٥٦). وقد أشار السجل الشرعي إلى حالات عديدة قام فيها التيماري بتوكيل من ينوب عنه في إدارة تيماره، ففي إحدى الحجج أن محمد بك بن أخ درويش بك أمير لواء نابلس وكل السباهي محمود بك بن عبد الله بإدارة تيماره الواقع في قرية الوتارية في لواء نابلس^(١٥٧)، وقد يعين التيماري أكثر من وكيل لإدارة تيماره، فتذكر إحدى الحجج أن مصطفى بن يعقوب السباهي بلواء القدس وصله من وكيله حسن بن عبد الله ما قبضه بمعرفة وكيله الثاني يحيى بن محمد شخاتير من محصولات تيماره عن واجب سنة ٩٥٩ هـ / ١٥٥١/ ١٥٥٢م^(١٥٨).

إن توكيل التيماري لشخص آخر لإدارة تيماره قد يكون مرتبطاً بخروج صاحب التيمار للقتال خارج السنجق أو لمرافقة قافلة الحج الشامي أو لصدهجمات البدو والدفاع عن المناطق الحدودية أو المحافظة على الأمن في إحدى المناطق، أو أن صاحب التيمار لم يكن راغباً في الإقامة في القرية التي يوجد فيها تيماره فيعين وكيلاً عنه لإدارة هذا التيمار. كما كان التيماري يعين مباشراً للإشراف على الفلاحين وزراعة أراضي التيمار وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالتيمار، فذكرت إحدى الحجج حسين كتبخدا المباشر على قرية كوبر^(١٥٩) الجارية في تيمار أمير الأمراء محمد بك أمير لواء القدس^(١٦٠)، وفي حجة أخرى أن أكابر^(١٦١) فلاحي قرية بقيق الضان^(١٦٢) أقروا أن عليهم أربع غرائر^(١٦٣) حنطة وغرارة قطاني لمصطفى بك الزعيم بلواء القدس بمباشرة الصوباسي محمد جلبي^(١٦٤)، وقد يعين السباهي مندوباً عنه لمتابعة أمور

(١٥٥) دفتر ١٣١، ص ٢٧-٣٧، وص ١٥٩-١٦٠.

(١٥٦) دفتر ١٣١، ص ٣٩-٤٦، وص ١٥٩-١٦٠.

(١٥٧) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٦٣٠، ٦ رجب ٩٧٨ هـ / ١٤ نيسان ١٥٦٩ م.

(١٥٨) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ٢٣٨، ١٧ جمادى الثاني ٩٦٠ هـ / ٣٠ أيار ١٥٥٣ م.

(١٥٩) كوبر: قرية تقع إلى الشمال الشرقي من رام الله، يعقوب، ناحية، ج ١، ص ٣١.

(١٦٠) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٦٣٠، ٦ رجب ٩٧٨ هـ / ١٤ نيسان ١٥٧١ م.

(١٦١) رؤساء وشيوخ القرية.

(١٦٢) بقيق الضان: تقع إلى الشرق من القدس. دفتر ٤٢٧، ص ٢٦٩، يعقوب، ناحية، ج ١، ص ١٦.

(١٦٣) الغرارة: مكبال للحبوب يختلف مقداره من مكان لآخر، فمثلاً غرارة القدس تعادل ثلاثة غرائر من غرائر دمشق، فغرارة القدس تساوي ٦١٣.٥ كغم،

هنتس، المكابيل، ص ٦٤؛ بيات، بلاد الشام، ج ٢، ص ٣١؛ يعقوب، ناحية، ج ١، ص ١٥٠.

(١٦٤) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ١٤٨، ١٧ ذو القعدة ٩٦٠ هـ / ٢٥ تشرين الأول ١٥٥٣ م.

تيماره، فقد أقر كل من سعيد بن داود وغضبان بن زعيون من قرية جفنه^(١٦٥) بحضور باري صوباشي المندوب من قبل محمد بك أمير لواء القدس أن في ذمتهم ما يخص أمير الأمراء من فصل الزيت في قريتهم^(١٦٦).

مشكلات الإقطاع (التيمار):

واجه نظام التيمار العديد من المشاكل خلال تطبيقه والتي أخذت بالازدياد التدريجي مما دفع الدولة إلى إلغائه وتحويل أراضي التيمار إلى مقاطعات تجبي عائداتها عن طريق^(١٦٧) الالتزام^(١٦٨). ومن هذه المشكلات:

١- مشكلات إدارية:

أخذ البكركليون وأمراء السناجق وغيرهم من المسؤولين عن توزيع التيمارات بمنحونها إلى غير المستحقين مقابل حصولهم على الهدايا والأموال^(١٦٩) وينقل إحسان أوغلي أن المؤلف المجهول الذي وضع كتاباً عرف باسم مستطاب في القرن السادس عشر والذي خصص فيه مكاناً واسعاً لنظام التيمار أن المسؤولين عن التيمارات كانوا يوزعونها على غير مستحقها مقابل مبالغ من المال^(١٧٠)، ويؤكد ذلك ما ورد في الوثائق الواردة في دفاتر المهمة وفي إحداها أن أحد سباهي غزة قدم استدعاء إلى الركاب الهمايوني ذكر فيه أن كاتب الولاية اعطاه تيماراً لا وارد له بدلاً عن التيمار الذي كان يتصرف به في السابق^(١٧١).

وتؤكد وثيقة أخرى أشكال التلاعب فقد جاء في رسالة إلى محرر الولاية^(١٧٢) (الشام) علي جلي الذي كان يشغل سابقاً دفتر دار الشام أن قاضي صفد أرسل رسالة يبلغ فيها أن خسرو ومحمود أميني الخواص السلطانية الواقعة في قضاء صفد وهما من الزعماء قدما إليه وأبلغاه أن علي جلي دفتر دار الشام قام بإخراج بعض القرى التي كانت معمورة من الخواص السلطانية وتحويل بعضها إلى تيمارات وتسجيل مزارع عاطلة وباطلة ولا حاصل لها تركها السباهيون ومزارع لا وجود لها بدلاً

^(١٦٥) جفنه: تقع إلى الشمال من رام الله، دفتر، ٤٢٧ ص ٢٥٢؛ الدباغ بلادنا، ج ٨، قسم ٢، ص ٣٢٤-٣٢٨.

^(١٦٦) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٥٤٩، ١٦ جمادى الأولى ٩٧٨ هـ/ ١٦ تشرين الأول ١٥٧٠ م

^(١٦٧) إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج ١، ص ٢٧٢.

^(١٦٨) الالتزام (المقاطعة): أن يقوم شخص ما بجمع الضرائب والرسوم للدولة على أن يدفع الملتزم قسم من مال الالتزام للدولة مسبقاً مقابل أن يقوم الملتزم بجمع الأموال بنفسه. إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج ١، ص ٢٧٠-٢٧٢؛ بيات، الدولة العثمانية، ص ١١٩-١١٨؛ صابان، المعجم، ص ٣٥؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٧٢، ص ٤٧٠، أواسط جمادى الثانية ٩٩٩ هـ/ أواسط نيسان ١٥٩١؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٣٧، ١٣ ربيع الأول ٩٩٦ هـ/ ١٣ شباط ١٥٨٨ م.

^(١٦٩) إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج ١، ص ٦٤٠.

^(١٧٠) إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج ١، ص ٢٧٠.

^(١٧١) بيات، بلاد الشام، ج ١، ص ١١٤ (ع ٨) ٢٧ ذي القعدة ٩٥١ هـ/ ٩ شباط ١٥٤٥ م.

^(١٧٢) محرر الولاية (أمين الدفتر): المشرف على مسح الأراضي وإحصاء السكان وتقدير الضرائب التي تجبي من الولاية. بيات، بلاد الشام، ج ٣، ص ١٤٧-

١٤٩، ع ٧٠، ٢٣ رمضان ٩٧٨ هـ/ ١٨ شباط ١٥٧١ م.

عنها^(١٧٣)، وتذكر وثيقة أخرى أن قاضي طرابلس المكلف بتوزيع تيمارات الشام وكاتبه استوليا على أموال كثيرة من السباهيين وأصحاب الأوقاف والأملاك وكتبها بعض القرى التي سبق أن تمت كتابتها على وجه النقص وتلاعبا بها وأخلا بما ورد في الدفتر^(١٧٤).

وقد أوضح عين علي بعضا من مشاكل التيمار وهي انتساب التيماري إلى شخص ذي سلطة مما يشجعه على عدم المشاركة في الحروب إضافة إلى عدم الاحتفاظ بسجلات وكشوف تشتمل على الذين شاركوا في الحملات العسكرية وأن ذلك يجعل من العسير معرفة من يخدم مقابل التيمار الذي يتصرف به، ويبين ذلك قائلاً "وأنتك لا تجد وقت المهمة (الحرب) إلا تيماراً واحداً من كل عشرة تيماريين وعند الحصول يتنازع عشرة أشخاص على تيمار واحد"^(١٧٥).

ب- مشاكلات خاصة بالسباهية: واجه التيمار مشاكل تتعلق بالسباهية أنفسهم منها عدم التنسيق بين السباهية الذين يديرون تيماراً مشتركاً في قرية واحدة، فقد ادعى فرهاد بك بن عبد الله السباهي على قرية صور باهر على بعض سكان القرية أنهم حصدوا محاصيلهم وأدخلوها إلى بيوتهم من غير إذنه ودون حضوره من غير فصل ذلك وطالبهم بما يخصه من المحصول وعند سؤال المدعى عليهم أقرروا بذلك وبينوا أن زين بن عمر وهو صوباشي المدعي قد فصل عليهم ذلك بمعرفة شريكه في التيمار يوسف السباهي^(١٧٦).

كما كان يتم الاستيلاء أحيانا على عائدات التيمار من قبل من يوكله السباهي لاستلام نصيبه، فقد ادعى مصطفى بن يعقوب السباهي على وكيله يحيى بن شخاتير وحسن بن عبد الله أنهما قبضا له من محصولات تيماره حنطة وشعير بالكيل الكبير ودفعهاا ليحيى بن شخاتير وعندما سأل الأخير عن ذلك أجاب بأنه تسلم الغلال من حسن بن عبد الله بالكيل الصغير^(١٧٧).

بينما ادعى محمد درويش بك أمير لواء نابلس على سالم بن عبد الله الذي أقامه مباشرة على ما يتحصل له من محصولات قرية الوتارية الجاري بعضها في تيماره أنه استولى على المحصول وقدره ٢٧٣ مد كل مد منها يساوي ٤ سلطاني وعندما سؤل سالم عن ذلك أجاب بأنه قبض ١٨١ مد باعها بقيمة ١٠٨٠ سلطاني^(١٧٨).

(١٧٣) بيات، بلاد الشام، ج ٢، ص ١١١، ١١٢ (٤٤ ع) ٩ رمضان ٩٧٥ هـ. ٨/ شباط ١٥٦٨ م

(١٧٤) عين علي، رسالة في التيمار، ص ٦٦٠ - ٦٦٩.

(١٧٥) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٥٠٢، ٤ ربيع الأول ٩٧٨ هـ. ١٧/ آب ١٥٧٠ م.

(١٧٦) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٥٠٢، ٤ ربيع الأول ٩٧٨ هـ. ١٧/ آب ١٥٧٠ م.

(١٧٧) المصدر نفسه، س ٢٧، ص ٢٣٨، ١١ ذي القعدة ٩٦٠ هـ. ١٩/ تشرين الثاني الأول ١٥٥٣ م.

(١٧٨) المصدر نفسه، س ٥٣، ص ٦٣٠، ٦ رجب ٩٧٨ هـ. ١٤/ نيسان ١٥٧١ م.

وقد تقع الخلافات بين السباهية الذين يديرون تيماراً مشتركاً ويستولي أحدهم على نصيب الآخر أو يشجع الآخرين على الاستيلاء عليه، فقد ادعى كل من عقل بك وإبراهيم بك السباهيان على نصف قرية عجول الواقعة ظاهر القدس الجارية في تيمارهما على خليل بك السباهي بأنه سلط فلاحي القرية على تناول ما يتحصل له من قريتهم عن سنة ١١٠٢ هـ / ١٦٩١م والبالغ خمسة وخمسين جرة زيت^(١٧٩).

كما قام السباهية بظلم الفلاحين وهو ما تؤكد إحدى الوثائق الواردة في دفاتر المهمة العثمانية وفيها ذكر لظلم السباهية لفلاحي سنجق صفد جاء فيها "كما أن بعض سباهي الولاية المذكورة يقومون على هذا المنوال بظلم الرعايا على نحو خاص في تيمارتهم ويؤذّنهم"^(١٨٠)، وفي وثيقة أخرى إن الصوباشية التابعين لأمير سنجق صفد يقومون بالاعتداء على السكان في قرية باتع علما التابعة لسنجق صفد^(١٨١).

وأقام السباهية في المدن بعيداً عن تيماراتهم وفرضوا على الفلاحين إيصال حصتهم من غلال تيماراتهم إلى المدن التي يقيمون فيها، فذكرت إحدى الحجج يوسف بن عبد الله السباهي المقيم في القدس وتيماره في قرية كفر أشوع^(١٨٢).

كما اشترط السباهية على الفلاحين أن تكون حصتهم من الغلال ذات الجودة العالية فالزيت يكون من الطيب الجديد من زيت عامه السالم من العكر والزيبار^(١٨٣) والغلال من تحت الهواء والكربال^(١٨٤) السالمة من العيب، فتبين إحدى الحجج أنه استقر في ذمة محمد بن حميدة وبركات بن عوده من قرية نحالين لورثة عبد النبي بن والي السباهي الجارية القرية في تيمارهم ١٦٢٣ مد بكيل القدس من الغلال الطيبة من تحت الهواء والكربال السالمة من العيب^(١٨٥).

(١٧٩) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٣٠٩، أواخر ربيع الأول ١١٠٣ هـ / ٢٠ كانون الأول ١٦٩١م.

(١٨٠) بيات، بلاد الشام، ج ١، ص ١٢٢ (٢٢ ع)، ١١ ذي الحجة ٩٥١ هـ / ٢٣ شباط ١٥٤٥م.

(١٨١) بيات، بلاد الشام، ج ٢، ص ١٧٣، ١٧٤، ١٠ ربيع الأول ٩٧٦ هـ / ٢ أيلول ١٥٦٨م.

(١٨٢) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ١١٣، ذي القعدة ١١٠٣ هـ / تموز ١٦٩٢م.

(١٨٣) العكر والزيبار: ما يتبقى من زيت الزيتون بعد فرز في المعاصر .

(١٨٤) الكربال: يستخدم لتنقية الحبوب وغربلتها ويتميز عن الغربال باستخدامه في كربة المحاصيل التي يفوق حجم حبوبها حجم حبة الحنطة. المنجد، ص ٥٤٨؛ عبد اللطيف البرغوثي، القاموس الشعبي الفلسطيني، ج ٣، مركز التراث الشعبي الفلسطيني (جمعية إنعاش الأسرة) ١٩٨٨م، ص ٦٨. وسيسار إليه في ما بعد، البرغوثي، القاموس.

(١٨٥) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣٢١، ٣ محرم ٩٧٨ هـ / ٨ حزيران ١٥٧٠م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٥٤٩ جمادي الأولى ٩٧٨ هـ / تشرين الأول ١٥٧٠م.

كما انشغل السباهية من أصحاب التيمارات في أمور غير تلك التي تتعلق بتيमारاتهم، فقد وكلت الحرمة نفيسة بنت إبراهيم بن درويش السباهي، الحاج سليمان بن عبد الله السباهي وكلاهما من السباهية في القدس في بيع ما يخصها في جميع الدار الواقعة في القدس^(١٨٦).

إن انشغال السباهية بالمهام التي فرض عليهم القيام بها كالمشاركة في الحروب والتصدي للبدو ومرافقة قافلة الحج الشامي قد أبعدتهم عن متابعة شؤون تيماراتهم، فمثلاً فرض على السباهية في ولاية الشام المشاركة في الحملات العسكرية التي أرسلت إلى اليمن^(١٨٧) وقبرص^(١٨٨).

كما فرض عليهم مرافقة قافلة الحج الشامي^(١٨٩) والتصدي لهجمات البدو، فكانت الدولة تصدر الأوامر لأمرأ السناجق في صفد والقدس وحمص ونابلس الخروج مع سباهيتهم لمقاومة البدو في لواء عجلون الذين كانوا يتمردون على الدولة ويهاجمون أراضي الألوية المجاورة، بل إنهم تمكنوا في إحدى المرات من قتل إلياس بك أمير سنجق عجلون مع عدد من رجاله^(١٩٠) كما شارك السباهية من أصحاب الزعامات والتيمار في تحصيل الضرائب والرسوم من أراضي الخاص السلطاني والتزمو تحصيل عائدات الأراضي الوقفية^(١٩١)، كل ذلك جعلهم غير قادرين على إدارة تيماراتهم على نحو دقيق ومباشر فوكلوا من ينوب عنهم لإدارتها.

٣- مشكلات تتعلق بالفلاحين:

كما واجه نظام التيمار مشكلات تتعلق بالفلاحين مثل تعطيلهم أراضيهم وعدم زراعتها وتأخرهم في دفع ما عليهم ووقوع الخلافات والنزاعات بين سكان القرى المختلفة، ففي إحدى هذه الحجج أن مصطفى بك الزعيم بلواء القدس ادعى على رشيد بن خيال من قرية الرام الجارية في تيماره أنه عطل فلاحه أراضيهم لمدة خمس سنوات وطالبه بما يخصه من فصل قريته^(١٩٢)، وفي حجة أخرى أن مصطفى بك السباهي على قرية البيرة ادعى على عبد الله بن عبيد من القرية أنه عطل فلاحته بالقرية عن سنتي ٩٧٥ هـ / ١٥٦٧م و ٩٧٦ هـ / ١٥٦٨م وطالبه بما تأخر عليه عن السنتين المذكورتين وقدره ١٠

(١٨٦) سجلات محكمة القدس الشرعية، ش ٢٧، ص ٢٠٣، سنة ٩٦٠ هـ / ١٥٥٣م ؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ٢٠٥، ٨ ذي القعدة ٩٦٠ هـ / ١٦ تشرين الأول ١٥٥٣م.

(١٨٧) بيات بلاد الشام، ج ٢، ص ١٨٨-١٩٠ (١٢٤ع)، ١٨ ربيع الأول ٩٧٦ هـ / ١٠ أيلول ١٥٦٨م.

(١٨٨) بيات، بلاد الشام، ج ٣، ص ١٨٥، ١٨٦ (١٠٦ع) ١٧ ذي الحجة ٩٧٨ هـ / ١٢ أيار ١٥٧١م.

(١٨٩) بيات، بلاد الشام، ج ٢، ص ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٧ جمادي الأولى ٩٧٦ هـ / ١٧ تشرين الثاني ١٥٦٨م. وج ٣، ص ٢١٩، ٢٢٠ (١٣٤ع)، ٢٤ صفر ٩٧٩ هـ / ١٨ تموز ١٥٧١.

(١٩٠) بيات، بلاد الشام، ج ٢، ص ٧٥، ٧٦ (١ع) غرة صفر ٩٧٥ هـ / ٧ آب ١٥٦٥م.

(١٩١) بيات، ج ١، ص ٣١٥ (٢٠٣ع) ٢٧ ربيع الآخر ٩٧٣ هـ / ٢٠ تشرين الثاني ١٥٦٥، ج ٣، ص ٢١٦ (١٣٢ع) ٢٤ صفر ٩٧٩ هـ / ١٨ تموز ١٥٧١م.

(١٩٢) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ٢١٨، ذي الحجة ٩٦٠ هـ / تشرين الثاني ١٥٥٣م.

سلطاني وفقاً للقانون العثماني، وبعد سؤال المدعى عليه عن ذلك أقر بأنه عطل فلاحته لمدة سنة فألزمه الحاكم الشرعي بدفع خمسة سلطاني عنها^(١٩٣).

كما وقعت الخلافات والنزاعات بين سكان القرية الواحدة أو القرى المتجاورة، ففي إحدى الحجج الشرعية أن أهالي قريتي فاعور^(١٩٤) وقونين تصالحوا على أن لا يتعدى بعضهم على بعض وأن يقوموا بحراثة أراضيهم وزراعتها^(١٩٥)، كذلك وقعت النزاعات بين أهالي قرية بيت فجوس^(١٩٦) الجارية في تيمار محمد جلبي بن حمزة وسان بن أحمد وعطلوا فلاحه أراضي القرية^(١٩٧).

وتعرضت أراضي بعض الفلاحين للاعتداء من قبل بعض ذوي النفوذ، ففي إحدى الحجج أن محمود بك السباهي على قرية سلوان^(١٩٨) ادعى على محمد بن حسن من القرية نفسها أنه زرع بأرض القرية شعيراً واستغله لصالحه وطالبه بما يخصه من العشر وقدره خمسة أمداد، فرد المدعى عليه معترفاً بزراعة الأرض إلا أنه لم ينتفع من الشعير لأن أمير أخور^(١٩٩) ملك الأمراء محمد بك أطعمه لحيله بغير إذنه^(٢٠٠).

وعانى الفلاحون والسباهية من هجمات البدو، فقد هاجم البدو في لواء عجلون أراضي الألوية المجاورة وقتلوا إلياس بك أمير السنجق وعدداً من رجاله وسلبوا ممتلكاتهم^(٢٠١)، بل إن الفلاحين تعرضوا لهجمات البدو وبعض سكان القرى الذين تركوا قراهم، وتحولوا إلى السلب والنهب، فقد جاء في إحدى وثائق المهمة العثمانية "أن بعض الأشخاص من الخواص السلطانية وبعض أهالي القرى والبعض من العشائر البدوية في صفد واللجون ونبلس وغيرها من الألوية هم على العصيان والطغيان؛ إذ جمعوا عدداً من الأشخاص وقاموا بضرب القرى الآمنة ونهبها ملحقين الأضرار بها ولا يستطيع أمراء السناجق

(١٩٣) سجلات محكمة القدس الشرعية، ص ٥٣، ١٥٧، ١٨ رمضان ٩٧٨ هـ / ١٣ شباط ١٥٧١ م.

(١٩٤) فاعور: جنوب غرب بيت لحم، كانت وفقاً على مقامات الأنبياء موسى ويونس ولوط، دفتر ٤٢٧، ص ٢١٧؛ اليعقوب، ناحية، ج ١، ص ٢٩.

(١٩٥) سجلات محكمة القدس الشرعية، ص ٥٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ١٦ ذي الحجة ٩٧٦ هـ / ٢ حزيران ١٥٦٩ م.

(١٩٦) بيت فجوس: من قرى القدس، وفقاً لدفتر ١٠١٥ كانت جارية في تيمار إلياس بن مقصود، دفتر ١٠١٥، ص ٢٥١؛ دفتر ٤٢٧، ص ٢٤٠؛ اليعقوب، ناحية، ج ١، ص ١٩، ٤٢٧، ٢٤٠.

(١٩٧) سجلات محكمة القدس الشرعية، ص ٣٧، ٤٣، ٢١ ربيع الأول ٩٦٧ هـ / ٢١ كانون الأول ١٥٥٩ م.

(١٩٨) سلوان: تقع إلى جنوب شرق القدس، كانت من أوقاف صلاح الدين الأيوبي على المدرسة الصلاحية. دفتر ٤٢٧، ص ٢٤٩؛ الدباغ، بلادنا، قسم ٢، ج ٨، ص ٣٢١ - ٣٢٢؛ اليعقوب، ناحية، ج ١، ص ٢٩.

(١٩٩) أمير أخور: أخور، اصطبل. أي المسؤول عن الإصطبل، محمد علي الأنسي، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، بيروت، مطبعة جريدة بيروت، ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م، ص ١٣، وسيشار إليه في ما بعد الأنسي، الدراري.

(٢٠٠) سجلات محكمة القدس الشرعية، ص ٥٣، ٤٢، ٣ رجب ٩٧٧ هـ / ١١ تشرين الثاني ١٥٦٩ م.

(٢٠١) بيات، بلاد الشام، ج ٢، ص ٧٥، ٧٦ (١ ع) غرة صفر ٩٧٥ هـ / ١٧ آب ١٥٦٧ م.

التنكيل بهم^(٢٠٢)، وقد بينت إحدى الوثائق المهمة العثمانية المشكلات المختلفة التي عانى منها الفلاحون وأدت إلى تخفيض إنتاجهم وترك قراهم، وجاء فيها: "أرسل أمير غزة سنان وقاضيا غزة والرملة رسالة ذكرا فيها: أن اللواء المذكور كان قد منح إليه وعند وصوله إلى هناك كان أهالي البلاد في وضع يرثى له وتفرق عنها معظم الرعايا وعند السؤال أُجيب بأنه لم يؤخذ محصول منذ عدة سنوات بسبب الجراد والآفات السماوية. كما استغل العربان العصاة وجود أمير السنجد السابق عند البكلربكي فأغاروا على أهالي البلاد ونهبوا أرزاق ودواب من لا قدرة له على ردعهم وقتلوا الكثير من السباهيين وغيرهم في الطرق فضلاً عن كثرة القحط والظلم والشدة^(٢٠٣)."

وقد أدت هذه المشكلات إلى خراب بعض القرى والمزارع، فذكرت مزرعة الخضر قرب بيت حانون الخالية من الزرع والزراعة^(٢٠٤). ووفقاً لدفتر ١٠١٥ العائد لسنة ٩٤٥ هـ / ١٥٣٨ - ١٥٣٩ م فإن عدداً كبيراً من القرى والمزارع في لواء القدس كانت معطلة سواء ما كان منها خاصاً سلطانياً أو خاصاً لأمير الأمراء أو زعامت أو تيمار^(٢٠٥).

جباية عائدات التيمار:

يتبين من السجلات الشرعية أن أصحاب التيمارات اتبعوا نظام المقاطعة (الالتزام) لتحصيل عائداتهم من التيمار منذ بداية الحكم العثماني؛ حيث يقاطع التيماري أو وكيله أحد الأشخاص لتحصيل عائدات تيماره، فيدفع المقاطع (الملتزم) المبلغ المقرر للتيماري مسبقاً ويقوم المقاطع بجمع المال من التيمار بنفسه، وقد يكون المقاطع متسلماً أو أحد أصحاب الوظائف الدينية أو أحد سكان القرى أو عدداً منهم، وقد تكون المقاطعة لمدة سنة أو أكثر من ذلك، فقد قاطع قاسم بك الترجمان الوكيل عن عقل بك متسلم القدس، محمد بك صوباشي الوصي على أيتام علي بك على ما عساه يتحصل من قرية كفر عقب الجارية في تيمار القاصرين من مال شتوي وصيفي ومن حنطة وشعير وزيت وأعداد الأغنام عن مدة ثلاث سنوات ببدل قدره ٣٦٠ قرش عديدة^(٢٠٦).

وقد يكون المقاطعون من نفس القرية التي يقع فيها التيمار وهنا يكون المقاطعون شخصاً أو شخصين أو أكثر من ذلك، فقد قاطع مصطفى بك بن عبد الله السباهي كلاً من عوض ومحمد ولدا صالح وعمر بن مزيد من قرية البيرة على ما يخصه من نصف ما يحصل من القرية بمبلغ ٩٥ سلطاني وذلك عن واجب سنة ٩٧٥ هـ / ١٥٦٨ م^(٢٠٧)، كما أن علي بن مصطفى

(٢٠٢) بيات، بلاد الشام، ج ١، ص ٣٣٦، ٣٣٧ (٢٢٣ ع) ٢٧ رجب ٩٧٣ هـ / ١٨ شباط ١٥٦٦.

(٢٠٣) بيات، بلاد الشام، ج ١، ص ١٩٦ (٤٨٨ ع) ١٢ رجب ٩٦٧ هـ / ٨ نيسان ١٥٦٠ م.

(٢٠٤) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٥٤٦، ١٧ جمادى الأولى ٩٧٨ هـ / ١٧ تشرين الأول ١٥٧٠ م.

(٢٠٥) دفتر ١١٥، ص ٩٠-١١٣.

(٢٠٦) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ١٧٠، ص ٣٧، غزة، صفر ١١٠٤ هـ / ١٢ تشرين ١٦٩٢ م؛ انظر أيضاً سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص

٤١٧، ١٨ صفر ٩٧٨ هـ / ٢٢ تموز ١٥٧٠ م.

(٢٠٧) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ١٢٢، ٦ شعبان ٩٧٨ هـ / ٣ كانون الثاني ١٥٧١ م.

قاطع خليفة بن خضر علي ما يتحصل له من دير السعنة الجارية في تيمارة من الغلال الشتوية والصيفية وعداد الأشجار والنخل والأغنام والبادهوا وغير ذلك عن واجب سنة ٩٧٧هـ./ ١٥٧٠م المدرك في سنة ٩٧٨هـ./ ١٥٧١م^(٢٠٨).

وقد يكون المقاطعون (الملتزمون) عدة أشخاص من القرية الجارية في التيمار، فذكرت إحدى الحجج الشرعية أنه استقر لمحمد علي بك مير لواء القدس في ذمة أحمد كرايا وحامد بن عبيد وعبيد بن عميرة من أهالي قرية كوبر الجارية في تيماره تسعة قناطير^(٢٠٩) زيت بالوزن القدسي وهو نظير ما خصه من محصولات القرية عن واجب سنة ٩٧٧هـ./ ١٥٧٠م^(٢١٠). وفي حجة أخرى أن كل من أحمد بن خالد وأحمد بن مطر وصعب بن أبي الخير من قرية بيت فجوس الجارية في تيمار كل من مصطفى جلبي بن محمد جلبي وسانان بن عبد الله السباهيان أن في ذمتهم للسباهيان مئة رطل^(٢١١) من الزيت الطيب بالوزن القدسي عن فصل قريتهم عن واجب سنة ٩٧٦هـ./ ١٥٦٩م^(٢١٢).

وقد أطلقت السجلات الشرعية على هؤلاء تسمية الأكابر، فبينت إحداها أن خليل بن إبراهيم وحسن بن ناصر وفريد بن عوده وعلي بن عبد العزيز بن أحمد الجميع من أكابر فلاحي قرية بقيق الضان أقروا أن في ذمتهم لمصطفى بك الزعيم بلواء القدس الجارية القرية في تيماره أربعة غرائر حنطة وأربعة أخرى شعير وغرارة قطن من محصولات القرية عن سنة ٩٥٩هـ./ ١٥٥٢م^(٢١٣).

ويظهر من سجلات المحكمة الشرعية أن بعض السباهية قاموا بتأجير تيماراتهم، فقد ذكرت إحداها أن الشهابي بن أحمد أبي يزيد من أرباب التيمار والأمين على خواص القدس الشريف استأجر من محمد جاويش بن محمود من جاويشيان الشام ومن السباهية بلواء غزه ما هو جارٍ في تيماره جميع أرض مزرعة الخضر قرب قرية بيت حانون التابعة لغزه لمدة ثلاث سنوات بأجرة مقدارها ستة وثلاثين سلطاني عن كل سنه اثني عشر سلطاني^(٢١٤).

(٢٠٨) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٢٣٩، ١١ شوال ٩٧٧هـ./ ١٨ آذار ١٥٧٠م؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، ق ٢، ص ٢٠١، والوقائع، ص ١٦٠.

(٢٠٩) القنطار: ويساوي من حيث الأساس ١٠٠ رطل. ولكنه يختلف من مدينة إلى أخرى ففي دمشق مثلاً كان يزن ١٨٥ كغم، هنتس، المكاييل، ص ٤٠.

(٢١٠) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٥٨٢، ١٥ جمادى الثاني ٩٧٨هـ./ ١٤ تشرين الثاني ١٥٧٠م.

(٢١١) الرطل: وحدة وزن اختلف مقدارها من منطقة إلى أخرى، ففي القدس كان يساوي ٢٠٥ كغم. أما في سوريا فيساوي ١،٨٥ كغم. هنتس، المكاييل، ص ٣٢-٣٣.

(٢١٢) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٧٢، غرة شعبان ٩٧٧هـ./ ٨ كانون الثاني ١٥٧٠م.

(٢١٣) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ١٤٨، ١٧ جمادى الأولى ٩٦٠هـ./ ٣٠ نيسان ١٥٥٣م.

(٢١٤) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٥٤٦، ١٧ جمادى الأولى ٩٧٨هـ./ ١٧ تشرين ١٥٧٠م.

الخاتمة

أحدث نظام التيمار تغيرات اجتماعية واقتصادية في فلسطين، فقد تحول السباهية إلى فئة اجتماعية ثرية أقامت في المدن وامتلكت الدور والمصاين والمطاحن، فذكرت الحجج الشرعية محمد بن حسن من أعيان الزعماء بلواء القدس^(٢١٥) وقودة الأمجد برويز بن عبد الله من أعيان الزعماء بلواء القدس^(٢١٦)، وقد امتلك السباهية من أصحاب الزعامات والتيمار المال وتحولوا إلى فئة ثرية امتلكت العقارات المختلفة، فقد اشترى بيرام بن مصطفى جاويش الزعيم جميع الدار الواقعة في القدس المشتملة على مساكن علوي وسفلي وأواوين^(٢١٧) وطباق^(٢١٨) وقاعات^(٢١٩) ومطبخ وساحة سماوية مفروشة^(٢٢٠) بالبلاط المجلي وصهريجين لجمع ماء الأشنية واصطبلين^(٢٢١) اشتراها بمبلغ مائتين وخمسين من الذهب^(٢٢٢) القبرصي^(٢٢٣) وامتلك ثلث دار ونصف معصرة في القدس^(٢٢٤)، إضافة إلى العديد من العقارات من أراضي وخانات ومصاين وغراس في القدس والرملة وغزة^(٢٢٥).

وكان الحاج علي بن إلياس السباهي يمتلك طاحونة في مزرعة شبكية^(٢٢٦) وأخرى في قرية فرج^(٢٢٧) التابعتين لعكا^(٢٢٨)، بينما امتلك أحمد السباهي بالشراكة مع آخرين طاحونة في مزرعة صنبر التابعة لصنف وحمام العنبري في صنف^(٢٢٩).

(٢١٥) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣٠٧، غاية ذي الحجة ٩٧٧هـ / ٤ أيار ١٥٧٠م.

(٢١٦) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣١٩، ٣ محرم ٩٧٨هـ / ٧ حزيران ١٥٧٠م.

(٢١٧) الإيوان: وحدة معمارية مربعة أو مستطيلة الشكل لها ثلاث حوائط من ثلاث جهات والجهة الرابعة تكون مفتوحة.

محمد أمين، ليلي علي إبراهيم، المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية، القاهرة، دار النشر بالجامعة الأمريكية، ط ١، ١٩٩٠م، ص ١٧. وسيشار إليه في ما بعد أمين، المصطلحات.

(٢١٨) الطبقة (الطابق): الوحدات السكنية المتشابهة التي تقع بجوار بعضها بعضاً. أمين، المصطلحات، ص ٧٤.

(٢١٩) القاعة: وحدة داخل الدار تكون بالدور السفلي أو العلوي وتستخدم للإستقبال. أمين، المصطلحات، ص ٧٨.

(٢٢٠) مغطاة بالبلاط.

(٢٢١) الإصطبل: محل توقيف الخيل ومبيتها. أمين، المصطلحات، ص ١٣.

(٢٢٢) الذهب القبرصي: عملة ذهبية استخدمت في المعاملات المالية العثمانية. سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ١٦٨، ١٦ جمادى الثاني ٩٦٠ هـ.

٢٩ أيار ١٥٥٣م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ٨٠، ١ ربيع الثاني ٩٦٠هـ / ١٦ آذار ١٥٥٣م.

(٢٢٣) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ٥، ٦، أواخر رجب ٩٦٠هـ / ١٢ تموز ١٥٥٣م.

(٢٢٤) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ٥٦، ١٩ رجب ٩٦٠هـ / ١٢ تموز ١٥٥٣م.

(٢٢٥) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣٣٢، ١٠ محرم ٩٧٨هـ / ١٤ حزيران ١٥٧٠م.

(٢٢٦) دفتر ٣١٢، ص ١٣٧.

(٢٢٧) فرج: تقع إلى الشمال من عكا. طه ثلجي الطراونة، مملكة صنف في عهد المماليك، بيروت، منشورات دار الأفاق الجديدة، ط ١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ١١٥، وسيشار إليه في ما بعد، الطراونة، مملكة.

(٢٢٨) دفتر ٣١٢، ص ١٣٨.

(٢٢٩) دفتر ٣١٢، ص ١٣٩.

وساعد السباهية على تنمية ثرواتهم المالية أن بعضاً منهم التزم جباية عائدات أراضي الوقف والتمار، فقد قاطع خليل بن إبراهيم الينكرجي المقيم بدمشق مقبول آغا بن عبد الله السباهي المقيم بالقدس على ما يتحصل له من غلال ستة قراريط من أراضي قرية البيرة الجارية في وقف أحمد بن والي الدكري من المحاصيل الصيفية والشتوية والكروم والزيتون عن سنة ١٠٢٠هـ /١٦١١م بما مقداره ٣٣ قرشاً^(٢٣٠).

وقد عمل بعض السباهية في جمع الجزية من أهل الذمة، فذكرت إحدى الحجج محمد بك السباهي بلواء الشام الأمين على جمع الخراج (الجزية) من ذمة أهل القدس والرملة وغزة^(٢٣١)، وذكرت أخرى فخر الأماجد الشهابي أحمد بن أبي يزيد السباهي بلواء غزة والأمين على خواص القدس الشريف^(٢٣٢).

كما مارس بعض السباهية عمليات إقراض الأموال، فقد ادعى برويز بن عبد الله من أعيان الزعماء بلواء القدس على الحاج محمد بن يزيد الهليس من قرية بير نبالا^(٢٣٣) أنه اقترض منه سابقاً مئة سلطاني ذهب^(٢٣٤)، وأقر علي جلبي بن مصطفى أن في ذمته مبلغ ثلاث مائة سلطاني ذهب لنصوح بك السباهي بلواء القدس^(٢٣٥). ونتيجة لذلك حقق السباهية مكانة اجتماعية عالية وصاهروا سكان المدن ودفَعوا المهور المرتفعة، فقد تزوج الأمير جان بردي بن والي الدكري السباهي بلواء غزة من ابنة الجمالي يوسف بن يعقوب الدكري علي مهر مقداره عشرة آلاف درهم عثماني^(٢٣٦).

وتزوج العلامة المحقق الفهامة شيخ الإسلام مفتي الأنام شرف الدين أبي الضيا موسى الديري العبسي إمام الصخرة من فاطمة خاتون بنت علي جلبي الزعيم بلواء القدس^(٢٣٧).

وامتد تأثير التيمار إلى فئة اجتماعية أخرى استفادت منه مثل أصحاب الوظائف الدينية من قضاة ومفتين وشيوخ من خلال ما قام به بعضاً منهم في جباية عائدات السباهية من تيماراتهم، فقد قاطع علي بالي السباهي بلواء القدس القاضي محمود بن عبد الواحد الحنفي على ما يخصه من جميع محصولات القرية الجارية في تيماره بمبلغ قدره ٣٧ سلطاني^(٢٣٨)، بينما دفع القاضي محمود شهاب الدين أحمد الديري لفخر الأماجد أحمد جلبي بن مصطفى أمين الخواص السلطانية بلواء القدس

(٢٣٠) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٩١، ص ٩٨، ١٧ رجب ١٠١٩هـ / ٣ تشرين الثاني ١٦١٠م.

(٢٣١) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ٥٤، ٧ رجب ٩٦٠هـ / ١٩ حزيران ١٥٥٣م.

(٢٣٢) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٥٣٩، ١١ جمادى الأولى ٩٧٨هـ / ١١ تشرين الأول ١٥٧٠م.

(٢٣٣) بير نبالا: تقع إلى الشمال من القدس. دفتر ٤٢٧، ص ١٩٣؛ دفتر ١٠١٥، ص ٢٥٧؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، قسم، ص ٧٧ و ٧٨.

(٢٣٤) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ١٥٥، ص ٧٨، ١٦ ربيع الأول ١٠٦٨هـ / ٢٢ كانون الأول ١٦٥٧م.

(٢٣٥) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣١٩، ٣ محرم ٩٧٨هـ / ٧ تموز ١٥٧٠م.

(٢٣٦) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ١٨٤، ٨ ذي القعدة ٩٦٠هـ / ١٧ تشرين الأول ١٥٥٣م.

(٢٣٧) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٣٥، ص ٢٢٨، ١٨ ذي القعدة ٩٧٧هـ / ٢٤ تشرين الأول ١٥٧٠م.

(٢٣٨) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٣٧، ص ٤٥، ٨ رمضان ٩٦٦هـ / ٤ حزيران ١٥٥٩م.

مبلغ ٦٨٠ قطعة فضية سليمانية نظير ما عليه من مقاطعة قرية كفر شمويل ومزرعة دير يزيد على واجب سنة ٩٧٥هـ / ١٥٦٨م المدرك في سنة ٩٧٦هـ / ١٥٦٩م^(٢٣٩).

كما ساعد نظام التيمار على ظهور فئة اجتماعية متميزة من الفلاحين في القرى وقامت بدور الوسيط بين السباهية والفلاحين وتولت جمع عائدات السباهية من تيماراتهم أطلقت عليها السجلات الشرعية تسمية أكابر القرية أو زعماء القرية، وقد تمتع هؤلاء بقدر من النفوذ والثراء بما كسبوه من أموال استطاعوا تحصيلها من الفلاحين، أو من السباهية أو من متولي الوقف، فبينت إحدى الحجج الشرعية أن الشيخ عبيد شيخ قرية دير سد^(٢٤٠) كان يتلقى سلطاني ونصف رسم خلعة من عائدات القرية الجارية في وقف المدرسة المعظمية^(٢٤١)، بينما كان أهالي قرية بتير^(٢٤٢) يتلقون خمسة سلطانية رسم خلعة^(٢٤٣) من عائدات القرية^(٢٤٤).

في نفس الوقت فإن تأثير التيمار على الفلاحين كان سلبياً حيث عانوا من ظلم السباهية، وزاد من ذلك أن السباهية جمعوا حصتهم من تيماراتهم عن طريق المقاطعة وغالباً ما كان المقاطعون يجمعون من الفلاحين مبالغ تفوق تلك التي يدفعونها للسباهي. بل إن الفلاحين منعوا أحياناً من مغادرة قراهم وأراضيهم وأجبروا على الزراعة ومن لم يزرع الأرض المخصصة له أجبر على دفع ما عليه للسباهي، كما أجبر الفلاحون على نقل حصص السباهية إلى المدن التي يقيمون بها واشتروا أن تكون هذه الحصص ذات جودة عالية فالزيت خالي من العكر والزيتون خالية من الشوائب منقاة مغرلة. ومنع الفلاحون من حصاد محاصيلهم أو التصرف بأي منها من غير إذن السباهية، كل ذلك جعلهم غير راغبين في العمل في الزراعة فتركوا الأرض والتحقوا بالقبائل البدوية مما عطل الزراعة. وهذا ما يفسر الإشارات العديدة إلى القرى والمزارع المعطلة التي ذكرتها دفاتر الطابو العثمانية^(٢٤٥).

(٢٣٩) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣٥٢، ١٨ محرم ٩٧٨هـ / ٢٢ حزيران ١٥٧٠م.

(٢٤٠) دير السد: مزرعة تقع إلى الشمال الغربي من القدس وقفها الملك المعظم عيسى الأيوبي على المدرسة المعظمية، دفتر ١٠١٥، ص ٢٨٠؛ دفتر ٤٢٧، ص ٢٨٤.

(٢٤١) أنشأها ووقفها الملك المعظم عيسى الأيوبي في القدس سنة ٦٦٠هـ / ١٢٦١م، وكانت تختص بتدريس الفقه الحنفي، دفتر ٤٢٧، ص ٢٧٠؛ دفتر ٣٤٢، ص ٨٠؛ العسلي، معاهد العلم، ص ٢٧٢ - ٢٨٠.

(٢٤٢) تقع إلى الجنوب الغربي من القدس وقفها الملك المعظم عيسى الأيوبي على المدرسة المعظمية، دفتر ٤٢٧، ص ٢٧٠؛ دفتر ١٠١٥، ص ٢٤٤؛ الدباغ، بلادنا، ج ٨، قسم ٢، ص ٣٤٢ - ٨٠.

(٢٤٣) يظهر مما أوردته السجلات الشرعية أنها مبالغ مالية يدفعها متولو الوقف أو أصحاب التيمار لشيخ القرى وبعض سكانها مقابل قيامهم بعبادة واردة القرية، سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٢٧، ص ١٣٨، ١٥ جمادي الأولى ٩٦٠هـ / ٢٨ نيسان ١٥٥٣م؛ سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣٣٨، ٣٣٩، أواسط محرم ٩٧٨هـ / ١٩ حزيران ١٥٧٠م.

(٢٤٤) سجلات محكمة القدس الشرعية، س ٥٣، ص ٣٥٢، ١٨ محرم ٩٧٨هـ / ٢٢ حزيران ١٥٧٠م.

(٢٤٥) انظر دفتر ١٠١٥، ٢٩-٤٧.



Military Timar in Palestine in Early Ottoman Palestine**Zuhair Abd Allatif^(*)****ABSTRACT**

This article deals with military feudalism (the timar system) in Palestine during the 10th H./16th A.D. century. It had first appeared in the Buwayhid period and continued under the Saljuqs, Mamluks and Ottomans. The article clarifies the types of timar: the khass al-hamayuni (private income of the sultan), the khass amir al-umara (private income of the chief commander), the zi'amet and the timar and distinguishes the fees and taxes that the timar holder collected: the 'ushr, the kharaj and the fees on the number of sheep, and the badhuwa, the jizyah, hisbah and 'urfi fees.

The regulations for the timars, the method of distribution, the officials responsible and the problems that they faced, whether related to the sipahis or the peasants and the ways by which the sipahis managed their timars and the methods that they followed to collect their dues and the social and economic consequences that resulted from its performance, especially on the sipahis, some of whom became rich and the peasants whose condition worsened due to what they had to pay to the timar holders.

Keywords: Timar, Kharaj, 'Ushr, Sipahi, Zi'amet, Khass.

(*)Faculty of Arts, Al-Quds University, Palestine.

Received on 3/2/2010 and accepted for publication on 26/5/2010.